المجلة الجغرافية العربية
تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية

سياسات الدعم الحكومى للمستفيدين من بطاقات التموين فى مصر - محافظة أسيوط نموذجاً

د. حسن قطب حسن قطب
مدرس الجغرافيا السياسية،
كلية الآداب - جامعة أسيوط

سلسلة بحوث جغرافية (يناير ٢٠٢١) العدد المائة والتاسع والأربعون

كافة حقوق النشر محفوظة للجمعية الجغرافية المصرية
وجميع الآراء الواردة فى بحوث هذه السلسلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الجمعية الجغرافية المصرية

الترقيم الدولى الموحد للطباعة : ١١١٠-١٩١١
الترقيم الدولى الموحد الإلكتروني: ٢٦٨٢-٤٧٩٥
الموقع على شبكة الانترنت: www.egyptiangs.com

Copyright ® 2021, Printed by Al-Resala Press, Tel.: 0122 65 78 757 e-mail: gamal_elnady@yahoo.com
All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

قواعد النشر

تهدف هذه السلسلة إلى نشر البحوث الجغرافية الأصيلة التى يقوم بها الجغرافيون المصريون المتخصصون، بهدف تعريف المؤسسات العلمية العالمية والعربية، بالنشاط العلمى الذى تتبناه وتتوفر عليه الجمعية الجغرافية المصرية.

وتقوم بحوث هذه "السلسلة" على الدراسات الجغرافية الميدانية، وعلى البحوث التى تهتم بطرح رؤى جديدة فى مناهج البحث الجغرافى وأساليبه، كما تعنى بالبحوث النفعية فى مختلف مجالات الجغرافيا التطبيقية، وهو ما يتيح للجغرافيين العرب والأجانب الإطلاع على ما تقوم به الجمعية الجغرافية المصرية التى تعد أقدم الجمعيات الجغرافية فى العالم العربى، كما تعد رائدة فى إجراء البحوث والدراسات الجغرافية الجادة والأصلية.

وقد تتضمن بحوث هذه "السلسلة" ملخصات مكثفة لرسائل الماجستير والدكتوراة المجازة فى الجامعات المصرية والعربية وغيرها.

ويشترط فى البحوث التى تنشر ضمن هذه السلسلة مراعاة القواعد التالية:

- تقبل للنشر فى هذه السلسلة البحوث التى تتسم بالأصالة وتسهم فى تقدم المعرفة الجغرافية.
- يقدم مع البحوث المكتوبة باللغة العربية ملخص (Abstract) باللغة الإنجليزية. كما يقدم مع البحوث المكتوبة بلغة أجنبية ملخص باللغة العربية.
- لا يزيد البحث عن ١٥٠ صفحة، ويجوز لمجلس الإدارة استثناء البحوث الممتازة من هذا الشرط.
- يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أية جهة أخرى.
- يقدم البحث فى صورته الأخيرة المقبولة للنشر من ثلاث نسخ مرفقاً به اسطوانة ليزر (CD) مستخدماً إحدى برمجيات معالجة النصوص مع نظام ويندوز المتوافق مع IBM، على أن تكون الكتابة ببنط ١٤ ومسافة ١ بين الأسطر، وتقدم الخرائط والصور والأشكال مستقلة محفوظة فى صورة JPEG أو Tiff و Resolution ٢٠٠ فأكثر.
- يفضل أن تقدم الخرائط والأشكال البيانية بالألوان بحيث لا تتجاوز مساحتها (١٢ سم عرض × ١٨ سم طول)، وإن تعذر ذلك تقدم بالأبيض والأسود وفق القواعد الكارتوجرافية.
- يكتب الباحث اسمه واسم البحث فى ورقة منفصلة ويكتفى بكتابة عنوان البحث فقط على رأس البحث مراعاة لسرية التحكيم.
- يعرض البحث على اثنين من المحكمين من كبار الأساتذة فى مجال التخصص، وفى حالة اختلاف رأى المحكمين، يرسل البحث إلى محكم ثالث مرجح، وبناء على تقاريرهم يمكن قبول البحث للنشر أو إعادته للباحث لإجراء التعديلات أو التصويبات الضرورية قبل نشره.
- البحوث التى تقدم للنشر لا ترد إلى مقدميها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ الجمعية بحقوق النشر كاملة.
- يسلم للباحث ٢٥ نسخة من بحثه بعد نشره، وإذا أراد نسخاً إضافية يسدد ثمنها طبقاً لسعر البيع الذى تحدده الجمعية.

هيـــئـة التـحـريـر

الأستاذ الدكتور/شحاته سيد احمد طلبه (مقرراً)

الأستاذ الدكتور/ محمد نورالدين السبعاوى (عضواً)

الأستاذ الدكتور/ مصطفى البغدادى (عضواً)

الهيئة الاستـشارية

الأستاذ الدكتور/ عبدالله يوسف الغنيم (الكويت – جامعة الكويت)

الأستاذ الدكتور/ على الدوسرى (السعودية – رئيس الجمعية الجغرافية السعودية)

الأستاذ الدكتور/ بابكر عبدالرحمن (السودان – جامعة الخرطوم)

الأستاذ الدكتور/ أمال إسماعيل شاور (مصر – جامعة القاهرة)

الأستاذ الدكتور/ ناجا ابوالنيل (مصر – جامعة عين شمس)

الأستاذ الدكتور/ حمدينه عبدالقادر (مصر – جامعة الإسكندرية)

الأستاذ الدكتور/ عزيزة بدر (مصر – جامعة القاهرة)

الأستاذ الدكتور/ كارل دونيرت Karl Donert (Liverpool University, UK)

الأستاذ الدكتور/ دونالد زيجلر Donald Zeigler (Old Dominion University, Virginia, USA)

فهرس المحتويات

	صفحة
الملخص.	١
المقدمة.	١
مشكلة الدراسة.	٢
أهمية الدراسة.	٣
أهداف الدراسة.	٣
منطقة الدراسة.	٣
الدراسات السابقة.	٥
مناهج وأساليب الدراسة.	٦
المبحث الأول – تطور سياسة دعم الغذاء فى مصر:	٨
١) مرحلة الدعم الكامل (١٩٤٥-١٩٧٣).	٩
٢) مرحلة انتفاضة الخبز (١٩٧٣-١٩٨٤).	٩
٣) مرحلة التخفيض التدريجى للدعم (١٩٨٥ وحتى ٢٠٠٣).	٩
٤) مرحلة تحديد المنتفعين وتقليص السلع المدعومة (٢٠٠٤-٢٠١٨).	١٠
المبحث الثانى – التوزيع الجغرافى للمستفيدين من بطاقات التموين فى مصر:	١٢
المبحث الثالث – خصائص المستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط:	٢٠
١) قوة العمل وأنماط النشاط الاقتصادى فى محافظة أسيوط.	٢٠
٢) السكان تحت خط الفقر فى محافظة أسيوط.	٢٤
٣) المستفيدون من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط.	٢٧
المبحث الرابع – تحليل أثر سياسات الدعم التموينى على تحقيق الأمن الغذائى للأسر المستفيدة من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط:	٣١
١) وصف مجتمع الدراسة.	٣٢
٢) وجهة نظر المستفيدين تجاه أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية.	٣٤
٣) أنواع الدعم المقدمة للمستفيدين وتلك التى هم بحاجة إليها.	٣٥
٤) إسهامات سياسة الدعم التموينى فى مواجهة ارتفاع الأسعار.	٣٧

٥) الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى على مستوى الأسر.	٣٩
٦) مقترحات المستفيدون للنهوض بالدعم التموينى لتحقيق الأمن الغذائى.	٤١
النتائج والتوصيات:	٤٣
١) النتائج.	٤٣
٢) التوصيات.	٤٦
الملاحق	٤٨
المصادر والمراجـع.	٥٣
الملخص الأجنبى.	٥٦

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
١	توزيع البطاقات التموينية والأفراد المستفيدون منها بمحافظات الجمهورية (سبتمبر عام ٢٠١٨).	١٣
٢	ترتيب المحافظات الأكثر فقراً والمحافظات الأكثر دعماً على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٨.	١٦
٣	التوزيع المطلق والنسبى لقوة العمل بمراكز محافظة أسيوط عام ٢٠١٨.	٢١
٤	القرى الفقيرة والسكان تحت خط الفقر بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٧/ ٢٠١٨.	٢٥
٥	التوزيع الجغرافى للمستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨.	٢٨
٦	توزيع عينة الدراسة على قرى مركز أبوتيج.	٣١
٧	أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية كما يراها المستفيدون.	٣٤
٨	آراء المستفيدين تجاه أنواع الدعم المقدّم إليهم وتلك التى يحتاجون إليه.	٣٦
٩	إسهامات الدعم التموينى فى مواجهة ارتفاع الأسعار كما يحددها المستفيدون.	٣٨
١٠	الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى من وجهة نظر المستفيدين.	٤٠
١١	المقترحات المرتبطة بالنهوض بالدعم التموينى كما يحددها المستفيدون.	٤٢

فهرس الخرائط والأشكال

م	عنوان الشكل	صفحة
١	التقسيم الإدارى لمحافظة أسيوط عام ٢٠١٨.	٤
٢	التوزيع النسبى للمستفيدين من البطاقات التموينية فى مصر عام ٢٠١٨.	١٤
٣	المحافظات الأكثر فقراً، والمحافظات الأكثر دعماً تموينياً عام ٢٠١٨ فى مصر.	١٧
٤	نسبة السكان تحت خط الفقر فى مصر عام ٢٠١٨.	١٩
٥	التوزيع النسبى لقوة العمل بمراكز محافظة أسيوط عام ٢٠١٨/٢٠١٧.	٢٢
٦	القرى تحت خط الفقر فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨/٢٠١٧.	٢٦
٧	التوزيع الجغرافى للمستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨.	٢٩
٨	توزيع المستفيدين وغير المستفيدين من الدعم التموينى بقرى مركز أبوتيج عام ٢٠١٨.	٣٣
٩	أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية كما يراها المستفيدون.	٣٥
١٠	إسهامات الدعم التموينى فى مواجهة ارتفاع الأسعار كما يحددها المستفيدون.	٣٩

الملخص

شهدت الجغرافيا السياسية خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين مجموعة من التغيرات التى جعلت من مدخلات ومخرجات العملية السياسية محوراً لموضوع هذا العلم، وقد تمحور هذا الإتجاه حول دراسة المساحة الجغرافية كجزء من البيئة العامة التى يعمل فيها النظام السياسى فيؤثر فيها ويتأثر بها، وحيث أن العملية السياسية فى حد ذاتها لا تعنى الجغرافى بقدر ما يعنيه القرار السياسى الذى يتمخض عنها، وعلاقة هذا القرار بالظروف المكانية فإنه يمكن تعريف الجغرافيا السياسية بأنها جغرافية السياسة العامة.

وإذا كان توزيع السلع العامة هو جوهر العملية السياسية فإن النظام الذى يمارس هذه العملية يعمد إلى وضع تنظيم أو تقسيم لمنطقة التوزيع يكفل له تحديد المناطق وترتيبها وفقاً لأولوية حاجاتها من السلع العامة، ولذلك فإن تنظيم منطقة التوزيع أو ما يعرف بمنطقة الفعل السياسى أمر يساعد النظام على توزيع السلع العامة وفقاً لأولويات الحاجات.

والدراسة تتناول جانباً من أهم الجوانب التى تلقى بتأثيرات كبيرة على الأمن القومى المصرى، هذا الجانب المتعلق بالدعم الحكومى، وتقتصر الدراسة هنا على الدعم التموينى والمتمثّل فى الدعم العينى للمواطنين المستفيدين من البطاقة التموينية فى محافظة أسيوط، والذى تنظر إليه الحكومة باعتباره أحد أهم دعائم الاستقرار فى المجتمع، فالدعم من أهم آليات حماية الفقراء ومحدودى الدخل، كما أن الدراسة تتناول محافظة هى أفقر محافظات الجمهورية وهى محافظة أسيوط، والمقصود بالسلع الغذائية التموينية المدعمة تلك السلع التى يجرى توزيعها طبقاً لنظام البطاقات أو تلك المحدد سعرها أو المحدد نسبة ربحها، والتى يخضع تداولها وتوزيعها طبقاً لنظام تحدده وزارة التجارة.

وكشفت الدراسة عن أهمية الدعم التموينى للفقراء، ودوره فى ضمان الحفاظ على مستوى مناسب من القدرة الشرائية للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، كما تبيّن من خلال الدراسة وجود خلل فى توزيع الدعم التموينى على محافظات الجمهورية، فالدعم يجب أن يعاد توزيعه على محافظات الجمهورية بناءا على عدد الفقراء فيها، وليس على أساس إجمالى السكان فيها.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومى، البطاقات التموينية، الحصص التموينية، السلع المدعمة.

المقدمة :

يُعدّ تحقيق الأمن الغذائى فى مصر أحد الأهداف ذات الأهمية فى سياسات وخطط الحكومة، حيث تستهدف تلك الخطط والسياسات رفع معدلات الإكتفاء الذاتى من السلع

الغذائية والاستراتيجية، وبناء مخزون استراتيجى من سلع الغذاء، والوقاية من حدوث الأزمات الغذائية (صيام، جمال، ٢٠٠٧، ص ١٢)، كما تعتبر مصر بلداً آمناً غذائياً على المستوى الوطنى حيث لا يتفشى فيها الجوع كما هو الحال فى الكثير من البلدان الفقيرة، إلا أن انعدام الأمن الغذائى على مستوى الأسرة مازال يُشكّل تحدياً خطيراً للحكومات المتعاقبة، على الرغم من الدعم الكبير لبرامج مساعدة الفقراء ومحدودى الدخل (صالح، عقيلة، ٢٠٠٩، ص ٦١).

وبذلك، يعتبر تحسين الأمن الغذائى الأسرى العنصر الرئيس فى استراتيجية الحكومة المصرية الهادفة إلى الحد من نقص التغذية، حيث يشير الأمن الغذائى الأسرى إلى "قدرة الأسرة على تأمين غذائها، والحصول على مدار السنة على أغذية مأمونة بالمقادير والأنواع اللازمة لتلبية الإحتياجات الغذائية لكل فرد من أفرادها"، ومن السياسات التى تتبعها الدولة لتحقيق الأمن الغذائى برامج دعم السلع الغذائية الأساسية لصالح الأسر محدودة ومنخفضة الدخل (صادق، إيناس، ٢٠١٢، ص ١٧).

فالدعم هو أحد الوسائل أو الآليات التى تُستخدم من قبل الحكومات للتخفيف عن كاهل الفقراء من أبناء الشعب، بهدف خفض معدلات الفقر والارتقاء بمستوى المعيشة، وتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، كما أنه يساعد محدودى الدخل على تحمّل أسعار السلع والخدمات، ويُشجّع المنتجين على مواصلة انتاجهم.

وسوف تركّز الدراسة الحالية على الدعم العينى والمتمثّل فى توفير السلع الغذائية للمواطنين المستفيدين من البطاقة التموينية فى محافظة أسيوط، والمقصود بالسلع الغذائية المدعمة تلك السلع التى توزع على بطاقات التموين، كما يُحدد سعرها وتداولها وتوزيعها على المستهلكين طبقاً لنظام تحدده وزارة التموين، حيث تقوم الوزارة كل شهر بتوزيع السلع التموينية الأساسية المدعمة على جميع محافظات الجمهورية طبقاً لحصص محددة لكل محافظة، وقد بدأ العمل بهذا النظام عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو مستمر حتى الآن، وهو يهدف إلى تحقيق عدالة توزيع جغرافية للسلع التموينية الأساسية على جميع أنحاء الجمهورية.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى: ما أثر سياسات الدعم الحكومى الموجهة لمحدودى الدخل فى تحقيق الأمن الغذائى للأسر المستفيدة من البطاقات التموينية فى محافظة أسيوط؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول جانباً من أهم الجوانب التى تلقى بتأثيرات كبيرة على الأمن القومى المصرى، هذا الجانب المتعلق بالأمن والاستقرار المجتمعى والذى تنظر إليه الحكومات باعتباره واحداً من أهم دعائم الاستقرار فى المجتمع، فقضية الدعم الحكومى فى مصر هى مسألة بالغة الإهمية وذات حساسية فائقة حيث يعدّ الدعم من أهم آليات حماية الفقراء ومحدودى الدخل، كما أن الدراسة تتناول محافظة هى أفقر محافظات الجمهورية، كما أن الدراسة ترتبط بأهداف التنمية الشاملة التى تسعى الدولة إلى تحقيقها فى المحافظات الفقيرة والمهمّشة من الدولة.

أهداف الدراسة :

١- التعرف على أعداد المستفيدين من بطاقات التموين وخصائصهم، وحجمهم بالنسبة لمحافظات الجمهورية.

٢- تحديد نمط توزيع المستفيدين من برنامج بطاقات التموين فى مراكز المحافظة، وإيجاد تفسير له.

٣- الكشف عن دور الدعم فى الحد من الفقر، ومدى إسهامه فى مواجهة ارتفاع الأسعار، وتحقيق حاجة الأسر من السلع الضرورية

٤- الكشف عن الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى على مستوى الأسر فى محافظة أسيوط، وآراء المستفيدين للنهوض بالدعم التوينى.

منطقة الدراسة :

محافظة أسيوط، شكل (١)، هى إحدى محافظات الصعيد، يحدها شمالاً محافظة المنيا وجنوباً محافظة سوهاج، ومن الشرق محافظة البحر الأحمر، ومن الغرب محافظة الوادى الجديد، وتبدأ حدود المحافظة من الجنوب عند دائرة عرض (٤٥َ ٢٦°) وتنتهى فى الشمال عند دائرة (٤٣َ ٢٧°)، وتقع بين خطى طول (٤٥َ ٣٠°، ٤٥َ ٣١° شرقاً)، وهى تأخذ شكلاً شريطياً يمتد بطول ١٢٠ كم على امتداد مجرى النيل وبمتوسط عرض ١٩ كم (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨).

وتنقسم محافظة أسيوط إدارياً إلى حّيين، وأحد عشر مركزاً ومدينة هى (مركز ومدينة أسيوط، مركز ومدينة منفلوط، مركز ومدينة ديروط، مركز ومدينة القوصية، مركز ومدينة أبنوب، مركز ومدينة الفتح، مركز ومدينة أبوتيج، مركز ومدينة البداري، مركز ومدينة ساحل سليم، مركز ومدينة صدفا، مركز ومدينة الغنايم)، وتبلغ مساحة المعمور بالمحافظة حوالى (١٣٨٩,٩ كم^{٢})، بينما تبلغ مساحة المحافظة الكلية حوالى (٢٥,٩٢٦ كم^{٢})، وتمثّل نحو ٢,٥٩% من مساحة الجمهورية.

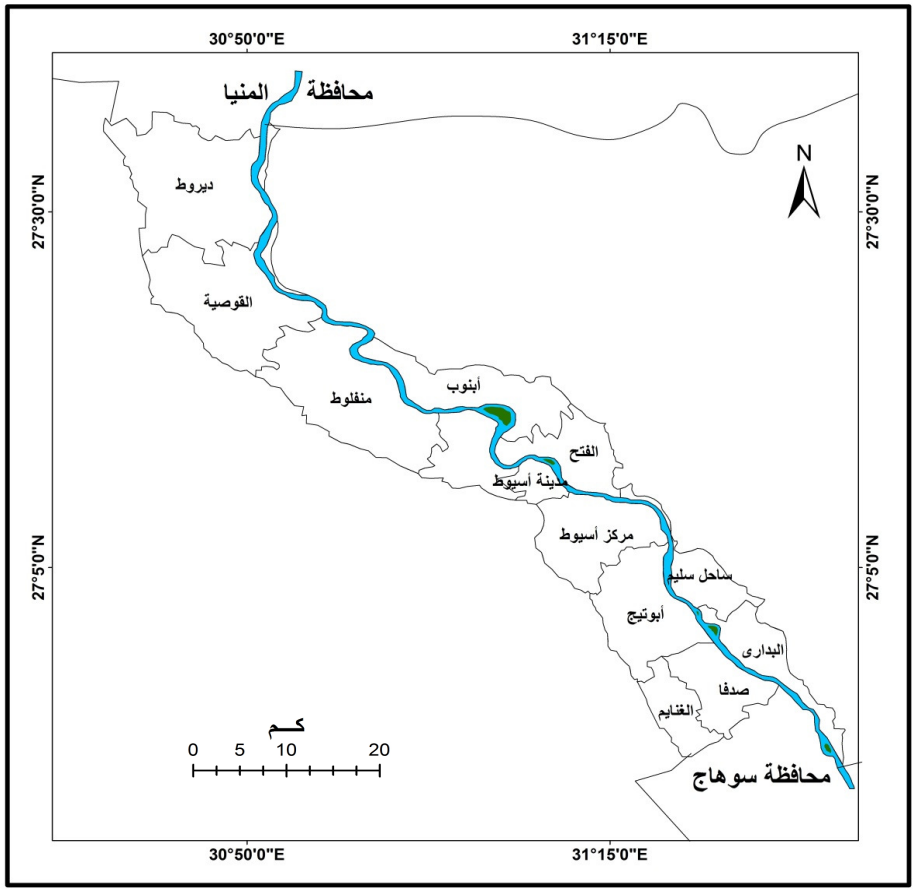

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مركز نظم المعلومات الجغرافية، خريطة مدينة أسيوط، ١: ٥٠٠٠، عام ٢٠١٥.

شكل (١) : التقسيم الإدارى لمحافظة أسيوط عام ٢٠١٨.

الدراسات السابقة:

حظيت قضية الدعم وخصوصاً دعم الغذاء باهتمام العديد من الباحثين فى مختلف العلوم الاجتماعية، كما أجريت العديد من الدراسات التى تناولت سياسات الدعم، وأخرى تناولت الأمن الغذائى، منها دراسة عمر عليش والتى اهتمت بتقييم سياسة الدعم فى مصر، ومدى تحقيق تلك السياسة لأهدافها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سياسة الدعم وفرت الحد الأدنى من الغذاء، وأسهمت فى تحسين مستويات التغذية لمحدودى الدخل، وقللت إلى حد ما من أعداد الفقراء فى مصر (عليش، محمد، ١٩٩٢)، أما دراسة حلمى فقد تناولت سياسة الدعم الحالية فى مصر، وأشارت إلى أن الدعم حقق فوائد عديدة لعل أهمها تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى البلاد (حلمى، أمنية، ٢٠٠٥)، بينما أشارت نتائج دراسة علاء الزغل إلى أن استراتيجية الدعم وخاصة الدعم النقدى غير كافية وغير قادرة بوضعها الحالى على تحقيق العدالة الاجتماعية والمتمثلة فى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص ووصول الدعم لمستحقيه (الزغل، علاء، ٢٠١١).

أما دراسة Armstrong فقد أشارت إلى أنه فى المجتمعات الرأسمالية تقل فرص الدعم الاقتصادى المتاحة للفقراء سواء من خلال الدعم الحكومى أو البرامج الاجتماعية والخدمات الأساسية (Armstrong, 2007) كذلك استهدفت دراسة الخواجه التعرف على العوامل المؤثرة فى تحقيق الأمن الغذائى، وتناولت نمط استهلاك ميزانية الأسر فى المناطق الزراعية والصناعية، وخلُصت إلى أن الدخل والمستوى التعليمى وحجم الأسرة عوامل تؤثر فى الإنفاق والاستهلاك والإدخار، وبالتالى تؤثر فى تحقيق الأمن الغذائى للأسر (الخواجه، علاء، ١٩٩٥).

وأشارت نتائج دراسة Jonson إلى أن ندرة وعدم استقرار مصادر الغذاء يسببان مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة بين السكان (Jonson, 2009)، بينما أكدت دراسة صيام على أن خطط تحقيق الأمن الغذائى تعتبر أحد الأهداف فى خطط التنمية الاقتصادية والزراعية فى مصر، وأنها تستهدف رفع معدلات الإكتفاء الذاتى من السلع الغذائية، وبناء مخزون استراتيجى لتأمين البلاد من حدوث الأزمات الغذائية (صيام، جمال، مرجع سابق، ص ١٥).

كما توصلت نتائج دراسة Libber إلى ضرورة إصلاح السياسات الغذائية التى لا تلبى الاحتياجات الأساسية للفقراء، وإلى ضرورة إيجاد برامج اجتماعية جديدة تحقق الاستدامة الغذائية للمواطنين (Libber, 2003)، واهتمت دراسة رضوان بتقييم استراتيجية الأمن الغذائى فى مصر فى ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية، وأشارت الدراسة إلى أن العالم العربى

يعيش حالة من العجز الغذائى، وهو ما يستدعى اللجوء إلى الإستيراد لتغطية العجز (رضوان، رضوى، ٢٠٠٩).

وأكدت دراسة Ball Aron على غياب الأمن الغذائى بالمناطق الريفية فى مصر نتيجة عجز قطاعات سكانية كثيرة عن الوصول إلى المصادر الغذائية الرئيسة، وأشارت الدراسة إلى أن هناك عوامل تؤدى إلى غياب الأمن الغذائى، لعل أهمها تضاؤل دخول سكان الريف (Ball, 2002)، وباستعراض الدراسات السابقة، وجد الباحث أن هناك ندرة فى الدراسات التى تعالج قضية الدعم من منظور مكانى، وغياب البعد الجيوسياسى لهذه الدراسات، ومن ثمّ جاءت هذه الدراسة.

مناهج وأساليب الدراسة:

استخدم الباحث لغرض دراسته "سياسات الدعم الحكومى للمستفيدين من بطاقات التموين فى مصر– محافظة أسيوط نموذجاً"، عدة مناهج ومداخل فكرية لكل منها ضرورته وأهميته، ومنها منهج التحليل المكانى، ومن خلاله قام الباحث بدراسة وتحليل البيانات الخاصة بالدعم العينى المقدم للأسر المستفيدة من بطاقات التموين فى محافظة أسيوط خلال عام ٢٠١٧–٢٠١٨، وذلك للكشف عن أثر سياسات الدعم الحكومى الموجهة لمحدودى الدخل فى تحقيق الأمن الغذائى للأسر المستفيدة من البطاقات التموينية فى محافظة أسيوط، أما عن الأساليب التى تمت الاستعانة بها فتمثلت فى الأسلوب الكارتوجرافى والكمى، وأسلوب الدراسة الميدانية حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبانه[١]، ملحق (١)، وتكمن أهمية الدراسة الميدانية فى تجميع المادة العلمية عن المستفيدين من الدعم فى محافظة أسيوط، ودراسة خصائصهم ومقترحاتهم ووجهة نظرهم تجاه الدعم المقدّم لهم عن طريق بطاقات التموين، كما اعتمد الباحث على مجموعة من المراجع والمصادر المثبتة في نهاية البحث.

---

(١) قام الباحث لغرض الحصول على بعض البيانات بتوزيع صحيفة إستبانة بقري مركز أبوتيج – محافظة أسيوط، وتمّ تطبيق الإستبانة على عينة قدرها (٢٧٠٠) مفردة، تمثّل حوالى ٥% من إجمالى الحائزين على بطاقات تموينية فى المركز، وتوزعت على قرى المركز كما يوضحها جدول (٦)، وذلك فى الفترة ما بين ٦/٢٨ حتى ٧/٥/ ٢٠١٩م، وهى الفترة من كل شهر التى يتلقّى فيها المواطنون الدعم التموينى من البدّالين التموينيين، وتم الحصول على الإجابات من المبحوثين عن طريق الإتصال المباشر، واستخدم الباحث برنامج SPSS لمعالجة بياناته والحصول على النتائج.

وبناءً على ما سبق، يتناول البحث بالدراسة والتحليل (سياسات الدعم الحكومى للمستفيدين من بطاقات التموين فى مصر، محافظة أسيوط نموذجاً"، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سياسة دعم الغذاء فى مصر.

المبحث الثانى: التوزيع الجغرافى للمستفيدين من بطاقات التموين فى مصر.

المبحث الثالث: خصائص المستفيدين من الدعم التموينى بمحافظة أسيوط.

المبحث الرابع: تحليل أثر سياسات الدعم التموينى على تحقيق الأمن الغذائى للأسر المستفيدة من بطاقات التموين فى محافظة أسيوط.

المبحث الأول

تطور سياسة دعم الغذاء فى مصر

يعرّف الدعم بأنه "منحة تقدّم فى شكل نقدى أو عينى أو أى شكل آخر، لا يتوقع فيها المانح أى عائد مباشر أو مقابل لهذه المنحة، وفى الغالب تقدّم هذه المنحة من قبل الحكومات" (الزغل، علاء، ص ٣٨)، والدعم هو أحد سياسات الرعاية الاجتماعية التى تلجأ إليها الحكومة المصرية لتحسين نوعية حياة المواطنين، وذلك عن طريق مواجهة المشكلات الاجتماعية للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، ومنها المشكلات المرتبطة بالغذاء، وذلك بغرض تحقيق أهداف وغايات محددة تتمثل فى تحقيق الأمن الغذائى للمواطنين المستفيدين من نظام البطاقة التموينية، ويتم تقديم هذا الدعم كمنحة فى شكل عينى متمثلة فى حصول هؤلاء المواطنين على أهم السلع الغذائية التى تلبى احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، وبما يُسهم فى تمكينهم من شراء السلع الغذائية بسعر أقل من السعر الذى تباع به تلك السلع فى السوق الحرة (الدسوقى، سميرة، ٢٠١٣، ص ١٧).

ويمكن تقسيم برامج الدعم إلى نوعين أساسيين: الدعم المباشر للسلع والخدمات، والدعم غير المباشر، أمّا الدعم المباشر فهو ما تتحمله الدولة نتيجة تسعير السلع والمنتجات بأقل من أسعارها السائدة فى السوق، وتتحمل الدولة الفرق بين الإيرادات والمصروفات مثل دعم السلع التموينية، دعم المحروقات والكهرباء، تنشيط الصادرات، التأمين الصحى، دعم النقل والإسكان، وغيرها من البنود الأخرى، وينقسم الدعم المباشر إلى نوعين، الأول هو دعم عينى، وهو ما تنفقه الدولة فى سبيل تخفيض أسعار السلع الغذائية، وخدمات التأمين الصحى والمياه والكهرباء، وتستخدم الحكومة المصرية البطاقة التموينية كإحدى أدوات تفعيل سياسات الدعم لتوفير السلع التموينية بأسعار تناسب محدودى الدخل مع تعديل نوعية وكميات السلع على البطاقة، والنوع الأخر هو الدعم النقدى، وهو ما تدفعه الدولة من نقود للأفراد غير القادرين والفقراء والمتمثل فى الضمان الاجتماعى، وينظر إلى هذا النوع من الدعم على أنه مجموعة من البرامج التى تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر الفقيرة والأكثر تعرّضاً لخطر الفقر، أمّا الدعم غير المباشر فيشمل دعم الدولة لمستلزمات إنتاج الهيئات الاقتصادية والخدمية والهادفة للربح (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤، ص٩)، وقد مرّ الدعم الغذائى فى مصر بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلى:

١) مرحلة الدعم الكامل (١٩٤٥-١٩٧٣):

بدأ نظام دعم الغذاء فى مصر عام ١٩٤٥ نتيجة لأزمة الغذاء التى وقعت عقب الحرب العالمية الثانية، بهدف مساعدة الفقراء وغيرهم، وكان الهدف الرئيس هو مدّ جميع المصريين بالسلع الغذائية الرئيسة بأسعار مخفّضة، وكان الدعم آنذاك يشمل ١١ صنفاً من السلع الغذائية، وشهدت بداية السبعينيات توسعاً فى حجم الدعم وقيمته، فقد شمل عدد أكبر من السلع بلغت ١٨ صنفاً منها اللحوم والأسماك والدجاج والفول والعدس والدقيق، واستهدف الدعم كافة المواطنين وليس محدودى الدخل فقط، وبلغت قيمة الدعم فى عام ١٩٧٠ حوالى (٢٠ مليون جنيه)، وكان الجزء الأكبر منه مخصصاً للدعم الغذائى، والذى استحوز على ٧٥% من قيمته (فريد، سلمى، ٢٠٠٦، ص ٥١).

٢) مرحلة انتفاضة الخبز (١٩٧٣-١٩٨٤):

بعد عام ١٩٧٣ ارتفعت ميزانية دعم الغذاء نظراً لارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وبالتالى كان الدعم كبيراً ومرهقاً لميزانية الدولة، وترتب عليه قرار الحكومة بزيادة الأسعار فى يناير ١٩٧٧ على مجموعة من السلع منها الدقيق والسكر والأرز والشاى، كجزء من الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٦ لتخفيض الدعم، وذلك لتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، وترتب عليه حدوث انتفاضة شعبية كبيرة شملت معظم محافظات الجمهورية، ولم تتوقف حتى تراجعت الحكومة عن قرارها، وأعيدت الأسعار إلى ما كانت عليه فى السابق، واستمر الوضع حتى عام ١٩٨٤ (عليش، محمد، ص ٩٢).

٣) مرحلة التخفيض التدريجى للدعم (١٩٨٥ وحتى ٢٠٠٣):

بدأت الحكومة المصرية اتباع استراتيجية طويلة الأمد لخفض دعم الغذاء، تمثّلت فى رفع أسعار بعض السلع الغذائية المدعمة، وتخفيض حصة الفرد، وخفض عدد السلع المدعمة، وخفض عدد المنتفعين بالبطاقة، ففى عام ١٩٨٠ كان نظام الدعم يغطى نحو ٢٠ صنفاً، وفى الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ تمّ إزالة الدعم عن السمك والدجاج واللحوم المجمدة والشاى والأرز والفول، وبحلول عام ١٩٩٦ كان هناك أربعة أصناف فقط تدعمها الحكومة هى (العيش، الأرز، السكر، وزيت الطعام)، كما عمدت الحكومة إلى خفض المستفيدين من البطاقات والتوقف عن تسجيل مواليد جدد، وصنّفت البطاقات إلى مجموعتين: بطاقات

خضراء تستحق دعماً كاملاً، وبطاقات حمراء تستحق دعماً جزئياً، وتخصص لشرائح من المواطنين أصحاب الدخل الأعلى (الأعسر، خديجة، ٢٠٠٦، ص ٨٧).

٤) مرحلة تحديد المنتفعين وتقليص السلع المدعومة (٢٠٠٤-٢٠١٨):

كانت مصر قبل يونيو ٢٠٠٤ تدعم أربع سلع فقط، وخلال المراجعات التى قامت بها وزارة التموين تمّ إلغاء ٢ مليون بطاقة تموين للمواطنين الذين توافرت فيهم أسباب الإلغاء، ومنها على سبيل المثال عدم قيامهم باستلام المقررات التموينية المخصصة لهم لمدة تزيد عن عام، ونتيجة لرفع قيمة الدعم الغذائى من ٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ إلى ١٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤، تمثّل حوالى ٢٣,١% من إجمالى الدعم الكلى البالغ ٥٤,٥ مليار جنيه، تمثّل حوالى ٣٠,٧% من الموازنة العامة للدول، قامت الحكومة بالوصول بعدد السلع المدعومة إلى سبع سلع هى "الزيت، الأرز، العدس، الفول، السكر، الشاى، الدقيق البلدى"، وفى نهاية ٢٠٠٧ وبداية ٢٠٠٨ تمّ السماح بإضافة مواليد جدد، بعد أن كانت متوقفة منذ عام ١٩٩٨ (التطاوى، نشوى، ٢٠٠٩، ص ٦٨).

وبداية من عام ٢٠١٤ تمّ إلغاء نظام البطاقات الورقية نهائياً، وتم اعتماد البطاقات الذكية بدلاً منها، ونتيجة لارتفاع أسعار الغذاء عقب تعويم الجنيه عام ٢٠١٦ قامت الحكومة بزيادة نصيب الفرد من الدعم النقدى على البطاقة التموينية من ١٥ لـ ٢٥ جنيهاً، ثمّ رفعته فى موازنة ٢٠١٧ إلى خمسون جنيهاً لكل فرد فى أسرة مكونة من أربعة أشخاص، والأسرة التى تزيد عن هذا العدد يكون نصيب الفرد ابتداء من الخامس ٢٥ جنيهاً فقط، وقلّصت السلع المدعومة إلى ثلاث فقط هى (العيش، والسكر، وزيت الطعام)، وشكّلت وزارة التموين لجنة تحت مسمّى "العدالة الاجتماعية" ووضعت اللجنة تسعة معايير لاستبعاد من ينطبق عليه معيار واحد منها من الحصول على البطاقة التموينية، وهذه المعايير هى: (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٨)

- استبعاد الأسر التى تلحق أبنائها فى مدارس دولية.
- استبعاد الأسر التى تلحق أبنائها فى مدارس خاصة تصل لأكثر من ٢٠ ألف جنيه سنوياً.
- استبعاد الأسر التى يزيد إجمالى دخلها الشهرى عن ١٠ آلاف جنيه.

- استبعاد الأسر التى تملك عقارين فأكثر.
- استبعاد الأسر التى يزيد معدّل استهلاكها الشهرى من الكهرباء عن ١٠٠٠ ك/وات.
- استبعاد أصحاب فواتير المحمول التى تزيد عن ٦ آلاف جنيه سنوياً.
- استبعاد كل من يملك أراض زراعية تتجاوز عشرة أفدنه.
- استبعاد أصحاب السجلات التجارية التى تتجاوز مبالغ كبيرة.
- استبعاد أصحاب الضرائب على الشريحة الأولى من الدخل.

المبحث الثانى

التوزيع الجغرافى للمستفيدين من بطاقات التموين فى مصر

يُشكّل الدعم الغذائى جزءاً أساسياً من نظام شبكة الحماية الاجتماعية فى مصر، وهذا النظام يسعى لتحقيق الحماية للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وتقوم الحكومة ممثلة فى وزارة التموين بمنح دعم لكل فرد من أفراد الأسرة ممن يستحقون الدعم، يحصل الفرد من خلاله على احتياجاته من أى من السلع الحرّة الموجودة عند البدّال التموينى فى حدود هذا الدعم الذى تقرّه الحكومة، مقابل هامش ربح لمقدّم الخدمة، وذلك عن طريق البدّالات التموينية والتى بلغ عددها (٣١٥١٣) بدّالاً تموينياً فى مصر عام ٢٠١٨، وحسب بيانات وزارة التموين بلغ إجمالى بطاقات التموين فى سبتمبر من عام ٢٠١٨ حوالى (٢١,٢٤٣,١٨٩) مليون بطاقة، موزعة على المستفيدين بجميع محافظات الجمهورية كما هو موضح من الجدول (١) والشكل (٢) ومنهما يتضح ما يلى:

- بلغ إجمالى عدد البطاقات التموينية عام ٢٠١٨ فى مصر (٢١,٢٤٣,١٨٩) بطاقة تموينية، وتضم هذه البطاقات (٦٨,٠٣٩,٨٤٨) فرداً، بنسبة (٧٠,٦٧%) من إجمالى سكان مصر المقّدر بحوالى (٩٦,٢٧٧,٤٦٦) نسمة عام ٢٠١٨، وبذلك فإن هناك (٢٨,٢٣٧,٦١٨) فرداً خارج منظومة الدعم، يمثّلون حوالى (٢٩,٣٣%) من سكان الجمهورية.
- يمكن توزيع الدعم التموينى جغرافيا فى أربع مجموعات كبيرة هي: (مجموعة المحافظات الحضرية، مجموعة محافظات الدلتا، مجموعة محافظات الصعيد، مجموعة محافظات الحدود)، وتأتى محافظات الدلتا كأكبر كتلة جغرافية فى مصر تتلقّى الدعم التموينى بإجمالي (٩,٤٤١,٠٨٩) بطاقة، بنسبة (٤٤,٤%) من إجمالى البطاقات فى مصر، وتضم (٢٨,٧٤٢,٦١٨) فرداً، يمثّلون (٧١,٨%) من سكّان محافظات الدلتا المقدّر بحوالى (٣٩,٩٩٩,٥١٩) نسمة، تليها كتلة محافظات الصعيد بإجمالي (٧,٦٦٠,١٢٩) بطاقة تموينية، بنسبة (٣٦%) من إجمالى البطاقات فى مصر، وتضم (٢٥,٦٠٤,٣١٤) فرداً، يمثّلون (٦٩,٦%) من سكّان محافظات الصعيد، المقدّر بحوالى (٣٦,٧٧٩,٩٩١) من سكان الجمهورية، وتحظى المحافظات الحضرية بـ (٣,٧٩١,٣٧٧) بطاقة تموينية، بنسبة (١٧,٨%) من إجمالى البطاقات فى مصر، وتضم (١٢,٥٤١,٨٥٠) فرداً، يمثّلون (٧٠,١%) من سكّان المحافظات الحضرية، المقدّر بحوالى (١٧,٨٩٣,٤٦٨) من سكان

جدول (١) : توزيع البطاقات التموينية والأفراد المستفيدون منها بمحافظات الجمهورية (سبتمبر عام ٢٠١٨).

المحافظة	إجمالى عدد السكان	% من الجمهورية	عدد البطاقات	% من إجمالى البطاقات	عدد أفراد البطاقات	% من إجمالى السكان
المحافظات الحضرية						
القاهرة	٩,٦٥٤,٤٦٣	%١٠	٢,٠٧١,١٥٤	%٩,٨	٦,٨٣١,٧٠٨	%٧٠,٧
الإسكندرية	٥,٢٢٦,٥٤١	%٥,٤	١,٠٢٢,٦٩٥	%٤,٨	٣,٦٣٣,١٥٢	%٦٩,٥
السويس	٧٣٨,٣٥٩	%٠,٨	١٥٧,٨٠٥	%٠,٧	٤٨٣,٠٩٥	%٦٥,٤
بورسعيد	٧٥٧,٣٦٨	%٠,٩	١٦٠,٠٧٦	%٠,٧	٤٨٨,٩٩٢	%٦٤,٦
دمياط	١,٥١٦,٧٣٧	%١,٥	٣٧٩,٦٤٧	%١,٨	١,١٠٤,٩٠٣	%٧٢,٨
الإجمالى	**١٧,٨٩٣,٤٦٨**	**%١٨,٦**	**٣,٧٩١,٣٧٧**	**%١٧,٨**	**١٢,٥٤١,٨٥٠**	**%٧٠,١**
محافظات الدلتا						
القليوبية	٥,٧٠٣,٢٧٥	%٥,٩	١,١٠٢,١٩٠	%٥,٢	٣,٥١٠,٦٢٣	%٦١,٥
المنوفية	٤,٣٦٦,٢١١	%٤,٥	١,٠٥٨,٩٦٤	%٥	٣,٢٢٣,٤٨٥	%٧٣,٨
الغربية	٥,٠٦٦,٢٤٧	%٥,٣	١,٢٩٨,٤١٠	%٦,١	٣,٧٦٠,٤٦٠	%٧٤,٢
الشرقية	٧,٢٧٠,٣٥٢	%٧,٥	١,٦٢٥,٠٢٥	%٧,٦	٥,٠٦٠,٦٥٠	%٦٩,٦
البحيرة	٦,٢٧٧,٣٠٤	%٦,٥	١,٥٢٠,١٢٥	%٧,٢	٤,٦٤٧,٢٠٠	%٧٤
كفر الشيخ	٣,٤١٣,١٦٦	%٣,٥	٨٦٤,٠٣١	%٤,١	٢,٥٧١,٦٨٢	%٧٥,٣
الدقهلية	٦,٥٧٧,٣٢٣	%٦,٨	١,٦٨٤,٩٥٩	%٧,٩	٥,٠٢٨,٤٧٣	%٧٦,٤
الإسماعيلية	١,٣٢٥,٦٤١	%١,٤	٢٨٧,٣٨٥	%١,٣	٩٤٠,٠٤٤	%٧٠,٩
الإجمالى	**٣٩,٩٩٩,٥١٩**	**%٤١,٥**	**٩,٤٤١,٠٨٩**	**%٤٤,٤**	**٢٨,٧٤٢,٦١٨**	**%٧١,٨**
محافظات الصعيد						
الجيزة	٨,٧٦٠,٤٢٠	%٩,١	١,٧٥٠,٩١٦	%٨,٢	٥,٦٣٦,٦٠٣	%٦٤,٣
بني سويف	٣,٢١٤,١٥٥	%٣,٣	٧١١,٦٥٥	%٣,٣	٢,٢٧٢,٥٨٥	%٧٠,٧
الفيوم	٣,٦٦٦,١٧٥	%٣,٨	٧٥٠,٥٦٨	%٣,٥	٢,٣٨٣,٤٩١	%٦٥
المنيا	٥,٦٠٧,٢٧١	%٥,٨	١,٢٦٧,٨٨٩	%٦	٤,٠٥٥,٦٣٥	%٧٢,٣
أسيوط	٤,٤٧٢,٢١٦	%٤,٦	٩٣١,١٧٣	%٤,٤	٣,٢٤٤,٦٣٧	%٧٢,٥
سوهاج	٥,٠٦٣,٢٤٤	%٥,٢	٩٤٩,٧٠٦	%٤,٥	٣,٤٣٦,٣٧٧	%٦٧,٨
قنا	٣,٢٢٤,١٥٧	%٣,٣	٦٧٢,٩٨٩	%٣,٢	٢,٣٩٨,٦٣٠	%٧٤,٤
الأقصر	١,٢٧٠,٦١٥	%١,٣	٢٨٠,٣١٦	%١,٣	٩٦١,٦٩٦	%٧٥,٧
أسوان	١,٥٠١,٧٣٨	%١,٦	٣٤٤,٩١٧	%١,٦	١,٢١٤,٦٦٠	%٨٠,٩
الإجمالى	**٣٦,٧٧٩,٩٩١**	**%٣٨,٢**	**٧,٦٦٠,١٢٩**	**%٣٦**	**٢٥,٦٠٤,٣١٤**	**%٦٩,٦**
محافظات الحدود						
البحر الأحمر	٣٦٥,١٧٥	%٠,٤	٧٢,٤٧٥	%٠,٣	٢٣٣,٤٩٣	%٦٣,٩
الوادي الجديد	٢٤٥,١١٩	%٠,٢	٦٦,٩٨١	%٠,٣	١٨٨,٤٣٢	%٧٦,٩
شمال سيناء	٤٥٧,٢٢٤	%٠,٥	٩٦,٤٢٣	%٠,٤	٣٢١,٨٨٨	%٧٠,٤
جنوب سيناء	١٠٤,٥٠٦	%٠,١	٢١,٩٨٣	%٠,١	٧٠,٤١٨	%٦٧,٤
مطروح	٤٤١,٢١٠	%٠,٥	٩٢,٧٧٧	%٠,٤	٣٣٦,٨٢٧	%٧٦,٣
الإجمالى	١,٦١٣,٢٣٤	%١,٧	٣٥٠,٦٣٩	%١,٦	١,١٥١,٠٥٨	%٧١,٣
إجمالى الجمهورية	**٩٦,٢٧٧,٤٦٦**	**%١٠٠**	**٢١,٢٤٣,١٨٩**	**%١٠٠**	**٦٨٠٣٩٨٤٨**	**%٧٠,٦٧**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التموين، نشرة ديسمبر ٢٠١٨.

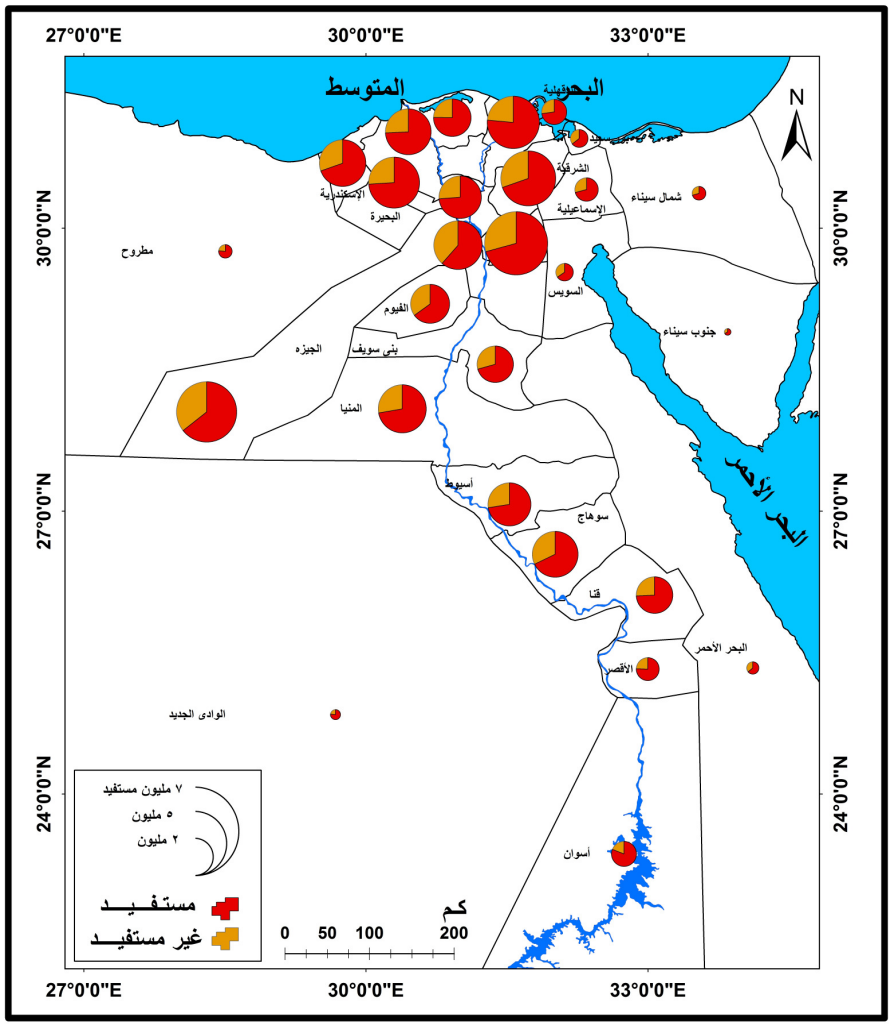

المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على بيانات مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التموين، ٢٠١٨.

شكل (٢) : التوزيع النسبى للمستفيدين من البطاقات التموينية فى مصر عام ٢٠١٨.

الجمهورية، بينما كان نصيب محافظات الحدود (٣٥٠,٦٣٩) بطاقة، بنسبة (١,٦%) من إجمالى البطاقات، وتشمل (١,١٥١,٠٥٨) فرداً، يمثّلون (٧١,٣%) من سكّان محافظات الحدود، المقدّر بحوالى (١,٦١٣,٢٣٤) من سكان الجمهورية.

- تصدّرت محافظة القاهرة محافظات الجمهورية بالنسبة لعدد البطاقات بإجمالى (٢,٠٧١,١٥٤) بطاقة تموينية، تمثّل حوالى (٩,٨%) من إجمالى بطاقات التموين فى

مصر، جاءت بعدها محافظة الجيزة بإجمالى (١,٧٥٠,٩١٦) بطاقة تمثّل حوالى (٨,٢%)، ولعّل هذا يرجع لكونهما أكبر محافظات الجمهورية سكاناً، بينما نالت محافظة جنوب سيناء العدد الأقل بإجمالى (٢١,٩٨٣) بطاقة، تمثّل (٠,١%) من إجمالى البطاقات على مستوى الجمهورية، وهى أيضاً المحافظة الأقل سكاناً من بين محافظات الجمهورية.

- تعتبر محافظات الدلتا أكثر محافظات الجمهورية التى تلقّى أكبر عدد من سكانها دعماً تموينياً بنسبة (٧١,٨%) من سكانها، جاءت بعدها محافظات الحدود بنسبة (٧١,٣%) من سكانها، ثمّ المحافظات الحضرية بنسبة (٧٠,١%) من سكانها، ثمّ محافظات الصعيد بنسبة أقل بلغت حوالى (٦٩,٦%) من سكانها، أمّا على مستوى المحافظات فتعتبر محافظات (أسوان، الوادى الجديد، الدقهلية) هى المحافظات التى تلقّى أكبر عدد من مواطنيها دعماً تموينياً بنسبة (٨٠,٩%، ٧٦,٩%، ٧٦,٤%) من مواطنيها على الترتيب، بينما تعتبر محافظات (القليوبية، البحر الأحمر، الجيزة) هى المحافظات التى تلقّى أقلّ عدد من مواطنيها دعماً تموينياً بالنسبة للمحافظات الأخرى، بنسبة (٦١,٥%، ٦٣,٩%، ٦٤,٣%) على الترتيب.
- يُلاحظ وجود خلل فى توزيع الدعم التموينى على محافظات الجمهورية، فالدعم أساساً يستهدف الفقراء ومحدودى الدخل لرفع المعاناة عنهم وتحسين أوضاعهم المعيشية، وليس بالضرورة أن تنال المحافظات الأكثر سكاناً النصيب الأكبر من الدعم، إلا إذا كانت أعداد محدودى الدخل فيها تستدعى هذا الدعم، والعكس صحيح فالمحافظات الأكثر فقراً هى الأكثر احتياجاً للدعم، وهى التى يجب أن يتلقّى أكبر عدد من مواطنيها الدعم، والجدول (٢) والشكل (٣) يوضحان المحافظات الأكثر فقراً والمحافظات الأكثر دعماً على مستوى الجمهورية، ومنهما يتبين ما يلى:

* حددت الحكومة المصرية خط الفقر القومى[١] للفرد بـ (٨٨٢٧) جنيهاً عام ٢٠١٨/٢٠١٧، أى حوالى ٧٣٥,٦ جنيهاً للفرد فى الشهر، أى أن الأسرة المكونة من خمسة أفراد تحتاج إلى ٣٦٧٨ جنيها فى الشهر حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الغذائية، وتكون على خط الفقر (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، ص ٧٨).

---

(١) خط الفقر القومى Lower Poverty Line (LPL) هو تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/ الأسرة.

جدول (٢) : ترتيب المحافظات الأكثر فقراً والمحافظات الأكثر دعماً على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٨.

الترتيب	المحافظة	نسبة السكان الذين يشملهم الدعم لإجمالى السكان	الترتيب	المحافظة	نسبة السكان تحت خط الفقر لإجمالى سكان المحافظة
١	أسوان	%٨٠,٩	١	أسيوط	%٦٦,٧
٢	الوادي الجديد	%٧٦,٩	٢	سوهاج	%٥٩,٦
٣	الدقهلية	%٧٦,٤	٣	الأقصر	%٥٥,٣
٤	مطروح	%٧٦,٣	٤	المنيا	%٥٤,٧
٥	الأقصر	%٧٥,٧	٥	الوادى الجديد	%٥١,٥
٦	كفر الشيخ	%٧٥,٣	٦	مطروح	%٥١,٣
٧	قنا	%٧٤,٤	٧	شمال سيناء	%٥١,١
٨	الغربية	%٧٤,٢	٨	جنوب سيناء	%٥٠,٨
٩	البحيرة	%٧٤	٩	البحر الأحمر	%٥٠,٦
١٠	المنوفية	%٧٣,٨	١٠	البحيرة	%٤٧,٧
١١	دمياط	%٧٢,٨	١١	أسوان	%٤٦,٢
١٢	أسيوط	%٧٢,٥	١٢	قنا	%٤١,٢
١٣	المنيا	%٧٢,٣	١٣	بنى سويف	%٣٤,٤
١٤	الإسماعيلية	%٧٠,٩	١٤	الجيزة	%٣٤
١٥	القاهرة	%٧٠,٧	١٥	الاسماعيلية	%٣٢,٤
١٦	بني سويف	%٧٠,٧	١٦	القاهرة	%٣١,١
١٧	شمال سيناء	%٧٠,٤	١٧	الفيوم	%٢٦,٤
١٨	الشرقية	%٦٩,٦	١٨	المنوفية	%٢٦
١٩	الإسكندرية	%٦٩,٥	١٩	الشرقية	%٢٤,٣
٢٠	سوهاج	%٦٧,٨	٢٠	الاسكندرية	%٢١,٨
٢١	جنوب سيناء	%٦٧,٤	٢١	القليوبية	%٢٠,١
٢٢	السويس	%٦٥,٤	٢٢	السويس	%٢٠
٢٣	الفيوم	%٦٥	٢٣	كفر الشيخ	%١٧,٣
٢٤	بورسعيد	%٦٤,٦	٢٤	الدقهلية	%١٥,٢
٢٥	الجيزة	%٦٤,٣	٢٥	دمياط	%١٤,٦
٢٦	البحر الأحمر	%٦٣,٩	٢٦	الغربية	%٩,٤
٢٧	القليوبية	%٦١,٥	٢٧	بورسعيد	%٧,٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (الفترة من ١ أكتوبر ٢٠١٧ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨)، مايو ٢٠١٩.

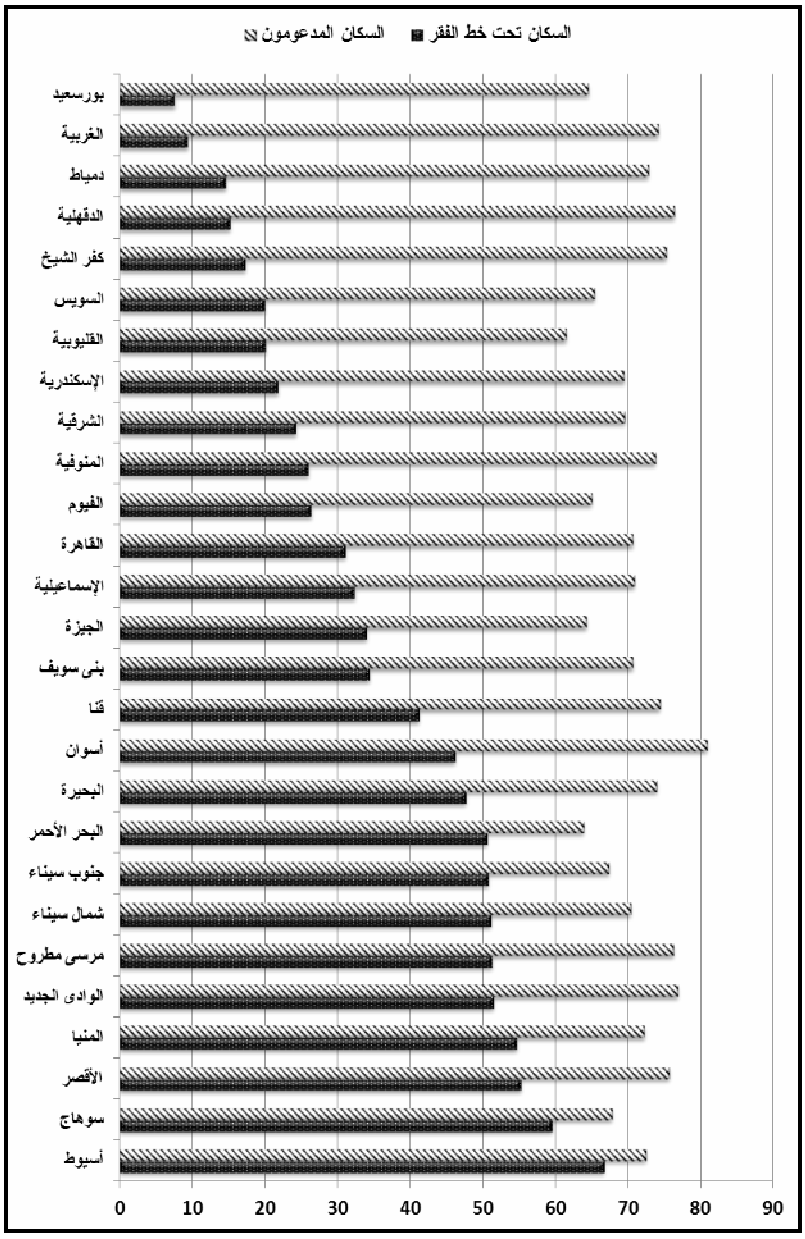

شكل (٣) : المحافظات الأكثر فقراً، والمحافظات الأكثر دعماً تموينياً عام ٢٠١٨ فى مصر.

* تقع جميع المحافظات الحضرية ومحافظات الدلتا . عدا محافظة البحيرة . فوق متوسط خط الفقر القومى، بينما تقبع جميع محافظات الحدود وكل محافظات الصعيد . عدا الفيوم . تحت هذا الخط.

* تغيرت نسبة السكان تحت خط الفقر فى مصر خلال العقدين الأخيرين، فبينما كانت تمثّل حوالى (١٦,٧%) من السكان عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ قفزت إلى (٢٧,٨%) عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ثمّ وصلت إلى حوالى (٣٢,٦%) عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وتتفاوت محافظات الجمهورية فى نسبة السكان تحت خط الفقر القومى (شكل ٤)، فتصل نسبتهم إلى أدناها فى المحافظات الحضرية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالى (١٩,٠٢%) من إجمالى سكانها المقدّر بـ (١٧,٨٩٣,٤٦٨) نسمة، أى أن (٣,٣٩٩,٧٥٨) نسمة من سكان المحافظات الحضرية تحت خط الفقر القومى، تأتى محافظات الدلتا بعد المحافظات الحضرية بنسبة تصل إلى (٢٤,٠٣%) من سكانها المقدّرين بـ (٣٩,٩٩٩,٥١٩) نسمة، أى أن حوالى (٩,٥٩٩,٨٨٤) نسمة من سكانها تحت خط الفقر القومى، ثمّ ترتفع نسبتهم إلى (٤٦,٥%) لتقارب نصف السكان فى محافظات الصعيد، والمقدّر عددهم بـ(٣٦,٧٧٩,٩٩١) نسمة، والنسبة هنا تقترب من ضعف نسبتهم فى محافظات الدلتا، أى أن حوالى (١٧,١٠٢,٦٩٥) نسمة من سكان محافظات الصعيد فقراء، وتبلغ النسبة أعلاها فى محافظات الحدود فتتخطى نصف السكان فهناك (٥١,٠٦%) تحت خط الفقر القومى، أى حوالى (٨٢٢,٧٤٩) نسمة من جملة سكان محافظات الحدود المقدّر بحوالى (١,٦١٣,٢٣٤) نسمة عام ٢٠١٨.

* على مستوى المحافظات، تعدّ محافظات (أسيوط، سوهاج، الأقصر) الأكثر فقراً فى مصر بنسب بلغت (٦٦,٧%، ٥٩,٦%، ٥٥,٣%) من سكانها على الترتيب، بينما تعتبر محافظات (بورسعيد، الغربية، دمياط) الأقل فقراً من بين محافظات الجمهورية بنسب (٧,٦%، ٩,٤%، ١٤,٦%) من سكانها، ومن هنا يتضح التباين التنموى الكبير بين محافظات الجمهورية، وبالتالى التباين الإقليمى للدخل بشكل ملحوظ، إذ تتركز مكاسب التنمية فى المحافظات الحضرية ومحافظات الدلتا على حساب إقليم الصعيد والمناطق الحدودية.

* تعتبر محافظات الدلتا أكثر محافظات الجمهورية التى تلقّى أكبر عدد من سكانها دعماً تموينياً بنسبة (٧١,٨%) منهم، جاءت بعدها محافظات الحدود حيث يتلقّى الدعم (٧١,٣%) من سكانها، وبفارق بسيط جاءت المحافظات الحضرية بنسبة (٧١,١%) من سكانها، وأخيراً محافظات الصعيد . أفقر محافظات الجمهورية . حيث يتلقّى (٦٩,٦%) من سكانها دعماً تموينياً.

* يتضح الخلل فى توزيع الدعم على السكان تحت خط الفقر فى محافظات الجمهورية من خلال العديد من الأمثلة، فمحافظة أسيوط . أفقر محافظات الجمهورية . والتى

يوجد أكثر من (٦٦,٧%) من سكانها تحت خط الفقر يقدّم فيها الدعم لـ (٧٢,٥%) من سكانها، كما أن سوهاج ثانى أفقر محافظات الجمهورية (٥٩,٦%) من سكانها تحت خط الفقر يقدّم الدعم فيها لـ (٦٧,٨%) من سكانها، بينما يحظى بالدعم التموينى (٧٦,٤%) من سكان الدقهلية والتى يوجد بها فقط (١٥,٢%) من سكانها تحت خط الفقر، وكذلك الحال بالنسبة للغربية التى يوجد بها (٩,٤%) فقط من سكانها تحت خط الفقر بينما يقدّم الدعم لـ (٧٤,٢%) منهم، وكذلك المنوفية (٧٣,٨%) من سكانها يحظون بالدعم، بينما يبلغ عدد من هم دون خط الفقر (٢٦%)، وبذلك يتضح أن هناك قدراً كبيراً من الدعم يصل إلى من لا يستحقه.

المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (الفترة من ١ أكتوبر ٢٠١٧ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨)، مايو ٢٠١٩.

شكل (٤) : نسبة السكان تحت خط الفقر فى مصر عام ٢٠١٨.

المبحث الثالث

خصائص المستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط

يتسم مجتمع محافظة أسيوط بسمات عامة تؤثر فى الحالة الاقتصادية والمعيشية لسكانه، ومن ثمّ تؤثر على محدودى الدخل ومن هم دون خط الفقر، وهذه السمات لا تختلف كثيراً عن السمات السائدة فى المجتمع المصرى، ونظراً لكون المحافظة من المحافظات الريفية نجد أن الطابع الريفى يغلب عليها، عدا مدينة أسيوط التى يغلب عليها الطابع الحضرى والخدمى والتجارى، ومجتمع القرية فى محافظة أسيوط مجتمع طارد لسكانه، ومن ثم فهناك هجرة دائمة لأبناء القرى سواءً أكانت إلى الخارج (دول الخليج فى الغالب) أو داخل القطر المصرى خاصة محافظات القاهرة والاسكندرية ودمياط والسويس وبورسعيد، فضلاً عن حركة السكان داخل المحافظة نفسها(أحمد، المتولى السعيد، ٢٠٠٤، ص٣٥٢).

١) قوة العمل وأنماط النشاط الاقتصادى فى محافظة أسيوط :

تعتبر الزراعة أهم الأنشطة الاقتصادية فى محافظة أسيوط، يليها قطاعى الخدمات والصناعة، وهما يحظيان بمزيد من الاهتمام فى عملية التنمية التى تنشدها المحافظة، سواء من خلال إقامة المناطق الصناعية مثل (بنى غالب بمركز أسيوط – عرب العوامر بأبنوب – الزرابي بأبوتيج – الغريب بساحل سليم – دشلوط بمركز ديروط – الكوم الأحمر بالبداري)، أو تلك المخطط لاستكمالها، أو عبر جهود الترويج لإمكانيات المحافظة السياحية.

وتبلغ جملة الأراضى الزراعية بالمحافظة وفقاً لبيانات ٢٠١٧/ ٢٠١٨ نحو ٣٣٤,٧٩٢ فدان يتم زراعتها بالكامل، وهى تمثل ٥,٩% من المساحة الكلية للمحافظة (مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨/٢٠١٧) ، وهو الأمر الذى لا يتفق مع أهمية هذا القطاع الذى يعمل به حوالى ٤٣,٤% من إجمالى القوى العاملة فى مراكز المحافظة، وهذا يشير إلى الضغط السكانى الكبير على الأراضى الزراعية وتدهور قدرة هذا القطاع على استيعاب عمالة إضافية نتيجة لتشبعه بالعمالة، وترتب على ذلك الاتجاه للعمل بالأنشطة الأخرى التى تتركز فى حضر المحافظة، ويأتى فى مقدمتها

الأنشطة الخدمية التى شهدت نمواً ملحوظاً فى المحافظة، كما هو موضح فى الجدول (٣) والشكل (٥)، والذى يتضح منهما ما يلى:

جدول (٣) : التوزيع المطلق والنسبى لقوة العمل بمراكز محافظة أسيوط عام ٢٠١٨.

المركز	السكان		حجم قوة العمل ١٥ فأكثر		النسبة المئوية لقوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية %		
	عدد	%	عدد	%	زراعة	صناعة	خدمات
مدينة أسيوط	٤٦٢,٠٦١	%١٠,٦	١٢٢,٩٠٨	%٢٦,٦	%٣	%١٨,٣	%٧٨,٧
مركز أسيوط	٥١٨,٩٣٦	%١٢,١	١٣٥,٤٤٢	%٢٦,١	%١٥,٢	%١٨,٦	%٦٦,٢
ديروط	٥٩٨,٠٠١	%١٣,٩	١٣٦,٣٤٤	%٢٢,٨	%٤٩,٦	%١٣,٢	%٣٧,١
القوصية	٤٦٥,٧٨٧	%١٠,٨	٩١,٢٩٤	%١٩,٦	%٥٢,٧	%١١,٧	%٣٥,٧
منفلوط	٥٢٦,٣٨٢	%١٢,٢	١١٧,٩٠٩	%٢٢,٤	%٥١,٦	%١٥,٥	%٣٢,٩
أبوتيج	٢٣١,٥٧٧	%٥,٤	٥٧,٨٩٤	%٢٥	%٣٢,١	%٣١,٥	%٣٦,٣
صدفا	١٨٣,٨٧٧	%٤,٣	٤٤,٨٦٥	%٢٤,٤	%٤٦	%١٢,٢	%٤١,٨
الغنايم	١٣٣,٤٩٠	%٣,١	٣٨,٠٤٤	%٢٨,٥	%٥٧	%١٢,٦	%٣٠,٥
أبنوب	٤١٣,٧٥٨	%٩,٦	٨٧,٣٠٢	%٢١,١	%٤٨,١	%٢٠,٦	%٣١,٣
ساحل سليم	١٨٠,٩٩٦	%٤,٣	٣٨,٩١٤	%٢١,٥	%٤٩,٢	%١٤,٣	%٣٦,٦
البدارى	٢٧١,٦٣٥	%٦,٣	٧٣,٠٦٩	%٢٦,٩	%٥٥,٢	%١٣,٤	%٣١,٤
الفتح	٣٢٠,٦٣٦	%٧,٤	٦٩,٥٧٨	%٢١,٧	%٣٨,٨	%١٤,٨	%٤٦,٤
الإجمالى	**٤,٤٧٢,٢١٦**	**%١٠٠**	**١,٠١٣,٥٦٣**	**%٢٢,٧**	**%٤٣,٤**	**%١٦,٤**	**%٤٠,٢**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات مديرية القوى العاملة والهجرة بأسيوط، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

يتضح أن نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان قليلة فى المحافظة حيث لا تتعدى (٢٢,٧%) من إجمالى السكان، وبالتالى فإن معدلات الإعالة فى المحافظة كبيرة، وهو الأمر الذى أدى إلى اتساع رقعة من هم دون خط الفقر، وبالتالى من هم فى حاجة إلى الدعم الحكومى، وانعكس ذلك على الحالة الاقتصادية للسكان، وعلى حجم الفقر فى المحافظة، ويمكن تفسير انخفاض نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان لعدة أسباب منها:

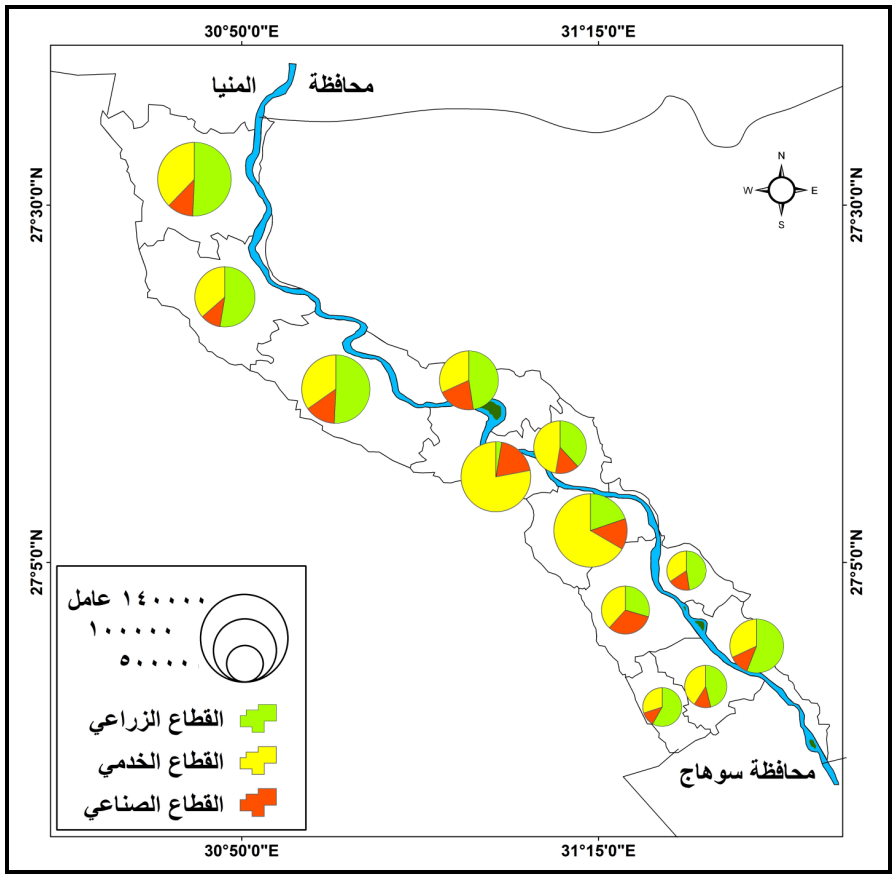

المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على بيانات مديرية القوى العاملة والهجرة بأسيوط ٢٠١٨.

شكل (٥) : التوزيع النسبى لقوة العمل بمراكز محافظة أسيوط عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

- ارتفاع نسبة غير المساهمين فى قوة العمل (غير النشطين اقتصادياً) بالمحافظة على الرغم من ارتفاع معدل النمو السكانى بها[١] ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) فقد بلغت نسبتهم ٤٢,٨% عام ١٩٩٦ ارتفعت إلى ٤٣,١% فى عام ٢٠٠٦ ثمّ إلى ٤٤,٢% عام ٢٠١٦، وذلك من إجمالى سكان

(١) بلغ معد النمو السكانى السنوى فى محافظة أسيوط ٢,٣٥% عام ١٩٩٦، وارتفع إلى ٢,٥٢% عام ٢٠٠٦ ثمّ وصل إلى ٢,٦٧% عام ٢٠١٦، وهو يفوق المتوسط العام لإجمالى الجمهورية البالغ ٢,٦٥% فى العام نفسه، للاستزادة راجع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ٢٠١٦.

المحافظة خلال التعدادات الثلاثة، هذا بالإضافة إلى ممن يعانون من البطالة ممن هم ضمن قوة العمل، ومن هم خارج قوة العمل مثل غير القادرين على الكسب وربات البيوت وغيرهم، مما يؤدى إلى انخفاض قوة العمل بالنسبة لعدد السكان، كما أن فئة صغار السن غير منتجة وتعتمد على غيرها فى إعالتها، كما أنها تحتاج إلى الخدمات الإجتماعية مثل التعليم والصحة والغذاء وغيرها، وقد أسهم ذلك فى إجبار الأطفال إلى الدخول فى سوق العمل وتشغيلهم فى أعمال شاقة ومؤثرة على الصحة فتنخفض كفاءتهم الإنتاجية عند بلوغهم سن العمل (عثمان، ماجد وآخرون، ٢٠٠٠، ص ٧٦).

- اتجاه نسبة متوسطى الأعمار فى الفئة (١٥-٦٥ سنة) إلى الإنخفاض، فقد بلغت نسبتهم ٥٣,٥% من إجمالى السكان بالمحافظة عام ١٩٩٦، انخفضت إلى ٥١,٧% فى عام ٢٠٠٦ ثمّ ارتفعت إلى ٥٢,٢% عام ٢٠١٦، وذلك من إجمالى سكان المحافظة خلال التعدادات الثلاثة، وهذا أمر ناتج عن الارتفاع المستمر لنسبة صغار السن، وتعدّ هذه الفئة منخفضة فى المحافظة طبقاً لما أورده (Smith) فى تصنيفه لأنها تقل عن ٥٧,٥% من السكان (سميث، ١٩٧١، ص ٢٠٧)، ولا شك أن ذلك يشكّل أمراً له أهميته فتلك الفئة تضم قوة العمل الفعلية، والتى تتحمل عبء الإعالة وتعدّ أكثر الفئات العمرية تناسلاً وحركة (أحمد، المتولى السعيد، ٢٠٠٦، ص ٣٦٤).
- عدم وجود صناعات كثيفة العمالة تستطيع استيعاب الأيدى العاملة التى تفيض عن حاجة القطاع الزراعى، فلا توجد صناعات كبيرة سوى الأسمنت وتكرير البترول وحلج القطن وبعض الصناعات الصغيرة المنتشرة فى المناطق الصناعية، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار فى التصنيع بصفة عامة فى المحافظة (محافظة أسيوط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٨، ص ١٧)، وقد شكّلت نسبة العاملين بهذا النشاط حوالى ١٦,٤% من قوة العمل بالمحافظة عام ٢٠١٧.
- زيادة الإقبال على التعليم فى المحافظة وخاصة بين سكان الريف سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً، وبالتالى انخفاض المساهمة فى سوق العمل لحين الإنتهاء من التعليم، فقد ارتفعت نسبة الدارسين من قوة العمل من ٣٧,٩% عام ١٩٩٦ إلى ٤٣,٧% عام ٢٠٠٦ إلى ٤٥,٣% عام ٢٠١٦.
- يأتى النشاط الخدمى فى المرتبة الثانية بعد النشاط الزراعى فى استيعابه للعمالة فى محافظة أسيوط، فقد ارتفعت نسبة العاملين به من ١٤٣,٣٤٦عاملاً عام ١٩٩٦ تمثّل ٢٢,٧% من جملة قوة العمل بالمحافظة، إلى ٢٨٧,٥١٠ عاملاً تمثّل ٣١,٥% عام

٢٠٠٦، ثمّ إلى ٤٠٧,٤٥٢ عاملاً بنسبة ٤٠,٢% من جملة قوة العمل فى المحافظة عام ٢٠١٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ٢٠١٦)، وهذا يعكس مقدار التحسن الذى طرأ على معدل الإنفاق على الخدمات فى المحافظة، ويرجع ارتفاع نسبة العاملين بالأنشطة الخدمية لاستخدامها لأيدى عاملة عادية، ولما يحققه العمل بها من عائد مادى كبير وبجهد أقل مقارنة بالعمل فى القطاع الزراعى، كما أن الخدمات بأنواعها تعد امتداداً للحرف الموجودة بالمحافظة، ولا تشكّل أزمة تحول وظيفى وتلاؤم مهنى، كما أن معظم تلك الأنشطة لا تتطلب مهارة خاصة أو جهد عضلى كبير.

٢) السكان تحت خط الفقر فى محافظة أسيوط :

تعانى محافظة أسيوط من الفقر بشكل كبير، إذ تصنّف على أنها أفقر محافظات الجمهورية، كما أنها تضم مجموعة من القرى تعتبر أفقر قرى الجمهورية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨)، كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالمحافظة متدنياً، إذ بلغ (٤٥٦٧) جنيهاً عام ٢٠١٨/٢٠١٧، والجدول (٤) والشكل (٦) يوضحان القرى الفقيرة والسكان تحت خط الفقر فى مراكز المحافظة عام ٢٠١٨/٢٠١٧، ومنهما يتبين ما يلى:

- بلغ إجمالى القرى الرئيسة فى محافظة أسيوط ٢٣٦ قرية عام ٢٠١٨، تتوزع على مراكز المحافظة بمتوسط (٢١) قرية رئيسة لكل مركز، ويعتبر مركز ديروط صاحب أكبر عدد من القرى فى المحافظة بإجمالى (٤١) قرية، بينما بلغ نصيب مركز الغنايم (٧) قرى فقط، ويمكن القول أن هناك ١٦٠ قرية بنسبة (٦٧,٨%) من القرى الرئيسة فى محافظة أسيوط يزيد عدد السكان تحت خط الفقر فيها عن نصف سكانها، ويختلف نصيب مراكز المحافظة منها.
- قُدّر إجمالى السكان تحت خط الفقر فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨ بحوالى ٢,٨٨٦,٨٥٦ نسمة، يمثلون ٦٤,١% من سكان المحافظة، وبلغت نسبة من هم تحت خط الفقر أدناها فى مركز الغنايم بنسبة (٤٦,٦%) من سكان المركز، بينما سجلت النسبة أعلاها (٨٠,١%) فى مركز أبنوب، فأكثر من ثلاثة أرباع سكان المركز تحت خط الفقر.

جدول (٤) : القرى الفقيرة والسكان تحت خط الفقر بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٧/٢٠١٨.

المركز	إجمالى السكان	إجمالى السكان دون خط الفقر		اجمالى القرى الرئيسة بالمركز *	القرى التى يزيد فيها عدد الفقراء عن ٥٠% من السكان	
		عدد	% من السكان		عدد	%
مدينة أسيوط	٤٦٢,٠٦١	٢٨٩,٩٠٧	%٦٢,٧	**	.	.
مركز أسيوط	٥١٨,٩٣٦	٣٥٣,٣٩٥	%٦٨,١	٢٩	٢١	%٧٢,٤
ديروط	٥٩٨,٠٠١	٣٨٩,٠٩٦	%٦٥,١	٤١	٣٢	%٧٨
القوصية	٤٦٥,٧٨٧	٣٢١,٣٩٣	%٦٩	٣١	٢٧	%٨٧,١
منفلوط	٥٢٦,٣٨٢	٣٣٨,٤٥٧	%٦٤,٣	٢٤	١٩	%٧٩,٢
أبوتيج	٢٣١,٥٧٧	١٧٥,١٣٥	%٧٥,٦	١٢	٥	%٤١,٦
صدفا	١٨٣,٨٧٧	١١٨,٢٦٠	%٦٤,٣	١٧	٥	%٢٩,٤
الغنايم	١٣٣,٤٩٠	٦٢,١٦٨	%٤٦,٦	٧	.	.
أبنوب	٣٩٥,٧٥٨	٣١٦,٦٦٣	%٨٠,١	١٧	١١	%٦٤,٧
ساحل سليم	١٩٨,٩٩٦	١٢٠,٨٩١	%٦٠,٧	١٦	١٥	%٩٣,٧
البدارى	٢٧١,٦٣٥	١٥٧,٥٦٧	%٥٨	١٩	٤	%٢١,١
الفتح	٣٢٠,٦٣٦	٢٢٣,٩٢٤	%٦٩,٨	٢٣	١٩	%٨٢,٦
الإجمالى	**٤,٤٧٢,٢١٦**	**٢,٨٦٦,٨٥٦**	**%٦٤,١**	**٢٣٦**	**١٦٠**	**%٦٧,٨**

* يبلغ عدد المحلات العمرانية فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨ حوالى (١١٤٦) محلّة عمرانية، منها (٢٣٦) قرية رئيسة، و(٩١٠) تابع موزعة على مراكز المحافظة.

** تضم مدينة أسيوط ١٦ شياخة منها ثلاث شياخات أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر هما (الشياخة الأولى، وشياخة المدابغ، شياخة الوليدية البحرية).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك، سبتمبر ٢٠١٨.

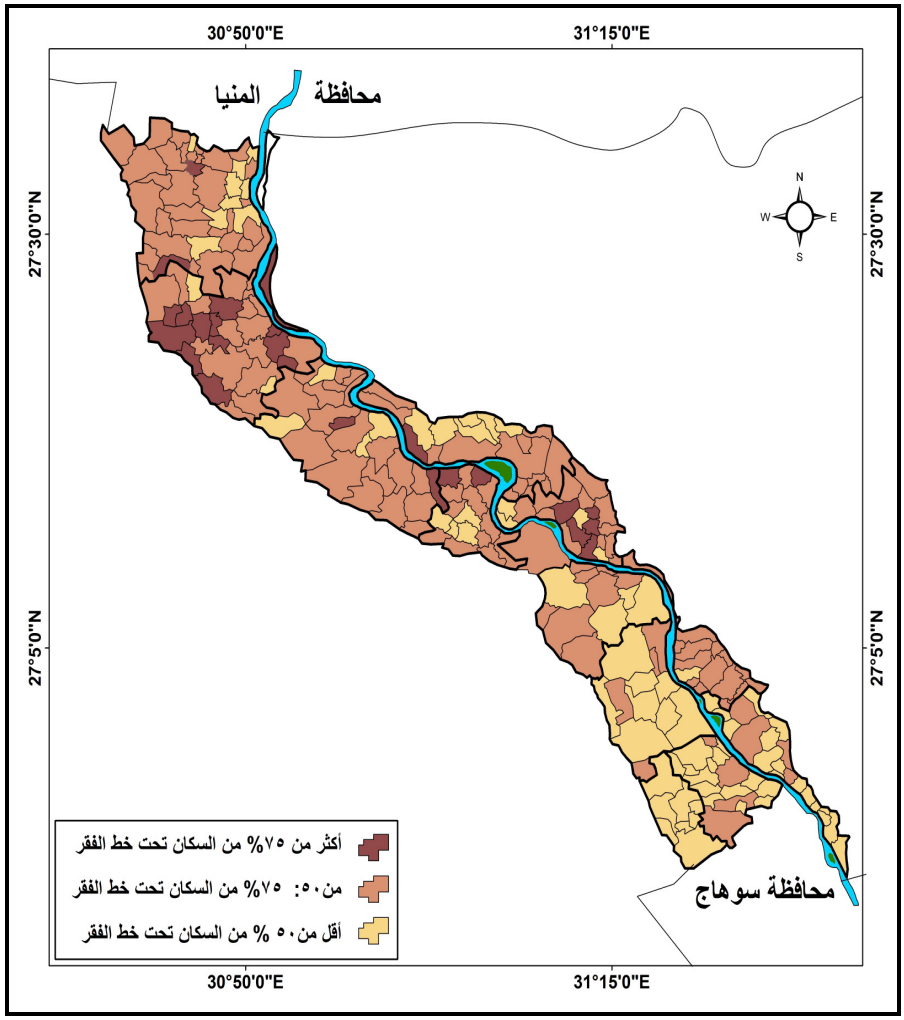

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الدخل والإنفاق والإستهلاك، سبتمبر ٢٠١٨.

شكل (٦) : القرى تحت خط الفقر فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

- تصدر مركز ديروط مراكز المحافظة بأكبر عدد من السكان تحت خط الفقر بإجمالى (٣٨٩,٠٩٦) نسمة، يمثّلون حوالى (٦٥,١%) من سكان المركز، كما أنه تصدر مراكز المحافظة فى عدد القرى الرئيسة التى يزيد عدد السكان تحت خط الفقر فيها عن النصف، فمن بين ٤١ قرية هى مجموع قرى المركز هناك ٣١ قرية تمثّل ٧٨% من قرى المركز تعانى من الفقر، وتعتبر قرى (المناشى، المطاوعة، عرامية الخضيرى)

أفقر قرى المركز، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر فيها (٨٤,٤%، ٨٣,٤%، ٨٠,٨%) على التوالى.

- حلّ مركز أسيوط بعد مركز ديروط بثانى أكبر عدد من السكان ممن هم تحت خط الفقر بإجمالى (٣٥٣,٣٩٥) نسمة، يمثّلون حوالى (٦٨,١%) من سكان المركز، كما أن حوالى (٧٢,٤%) من قرى المركز بإجمالى ٢١ قرية، يزيد عدد السكان تحت خط الفقر فيها عن النصف، وتعتبر قرى (الحسّانى، بنى غالب، نجع عبدالرسول) أفقر قرى المركز، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر فيها (٧٧,١%، ٧٦,١% ٧٠,٨%) على التوالى.
- جاء مركز منفلوط فى الترتيب الثالث من حيث أكبر عدد ممن هم تحت خط الفقر فى المحافظة بإجمالى (٣٣٨,٤٥٧) نسمة، يمثّلون حوالى (٦٤,٣%) من سكان المركز، كما يضم المركز ١٩ قرية يزيد عدد السكان تحت خط الفقر فيها عن النصف وتمثّل (٧٩,٢%) من قرى المركز، وتعتبر قكرى (جزيرة المعابدة البحرية، سُكّرة، سرارة) أفقر قراه، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر فيها (٩٢,٢%، ٨٩,٣%، ٨١,٩%) على التوالى.
- يعتبر مركز أبنوب أفقر مراكز المحافظة، فهناك أكثر من (٨٠,١%) من سكانه تحت خط الفقر، وجميع قراه تحت خط الفقر . عدا قرية عرب الشنابله . وتعتبر قرى (العوامر، المعابدة الشرقية، شقلقيل) أفقر قرى المركز حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر فيها (٩٣,٧%، ٨٩,٥%، ٨٧,٣%) على التوالى.
- يعتبر مركز الغنايم أقل مراكز المحافظة من حيث عدد السكان تحت خط الفقر بإجمالى (٦٢,١٦٨) نسمة، يمثّلون حوالى (٤٦,٦%) من سكان المركز، ولم تتخطى نسبة الفقر فيه نصف السكان فى أيّ من قراه السبعة.

٣) المستفيدون من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط :

حسب بيانات مديرية التموين والتجارة الداخلية بلغ إجمالى بطاقات التموين فى محافظة أسيوط (٩٣١,١٧٣) بطاقة فى سبتمبر من عام ٢٠١٨، تمثّل حوالى (٤,٤%) من إجمالى بطاقات التموين فى جمهورية مصر العربية، وتتوزع على المستفيدين فى مراكز المحافظة كما هو موضح من الجدول (٥) والشكل (٧) ومنهما يتضح ما يلى:

- بلغ إجمالى الأفراد المستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط (٣,٢٤٤,٦٣٧) فرداً، يمثّلون حوالى (٧٢,٥%) من إجمالى سكان المحافظة عام ٢٠١٨، وبذلك فإن هناك (١,٢٢٧,٥٧٩) فرداً خارج منظومة الدعم، يمثّلون حوالى (٢٧,٥%) من سكان المحافظة.
- تصدّر مركز ديروط مراكز المحافظة بالنسبة لعدد البطاقات التموينية بإجمالى (١٢١,٥٥٨) بطاقة تموينية، كما أنه تصدر مراكز المحافظة بأكبر عدد من السكان تحت خط الفقر بإجمالى (٣٨٩,٠٩٦) نسمة، يمثّلون حوالى (٦٥,١%) من سكان المركز، بينما تصدّر مركز منفلوط مراكز المحافظة بالنسبة بأكبر عدد من المستفيدين بالمقارنة بباقى مراكز المحافظة، حيث يضم (٤٤١,٦٧٧) مستفيداً يمثلون حوالى (٨١,١%) من سكان المركز، كما أن حوالى (٦٤,٣%) من سكان المركز تحت خط الفقر.

جدول (٥) : التوزيع الجغرافى للمستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨.

المركز	إجمالى السكان	عدد البطاقات	أفراد البطاقات (المستفيدون)	
			عدد	% من أجمالى السكان
مدينة أسيوط	٤٦٢,٠٦١	٨٦,٩٢٧	٣١١,٥٦١	%٦٠,١
مركز أسيوط	٥١٨,٩٣٦	١١٣,٨٤٥	٣٩٨,٣٧٤	%٧٦,٧
ديروط	٥٩٨,٠٠١	١٢١,٥٥٨	٤٣٨,٦٩١	%٧٣,٣
القوصية	٤٦٥,٧٨٧	٩٨,٤٥٦	٣٥٢,١٣٤	%٧٥,٦
منفلوط	٥٢٦,٣٨٢	١٠٩,٣٥٧	٤٤١,٦٧٧	%٨٣,٩
أبوتيج	٢٣١,٥٧٧	٥٤,١٥٢	١٧٧,٣١٨	%٧٦,٦
صدفا	١٨٣,٨٧٧	٤٤,١٣٣	١٤٩,١٣٧	%٨١,١
الغنايم	١٣٣,٤٩٠	٣٦,٩٨٦	١٠٦,٤٩١	%٧٩,٨
أبنوب	٤١٣,٧٥٨	٨٨,٦٥٣	٣١٧,١١٥	%٧٦,٦
ساحل سليم	١٨٠,٩٩٦	٤٩,٥٥١	١٤٣,٢٨٢	%٧٩,٢
البدارى	٢٧١,٦٣٥	٥٧,٨٠١	١٧١,٧٦٩	%٦٣,٢
الفتح	٣٢٠,٦٣٦	٦٨,٨٥٤	٢٣٧,٠٨٨	%٧٣,٩
الإجمالى	**٤,٤٧٢,٢١٦**	**٩٣١,١٧٣**	**٣,٢٤٤,٦٣٧**	**%٧٢,٥**

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات مديرية التموين والتجارة الداخلية، محافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، سبتمبر، ٢٠١٨.

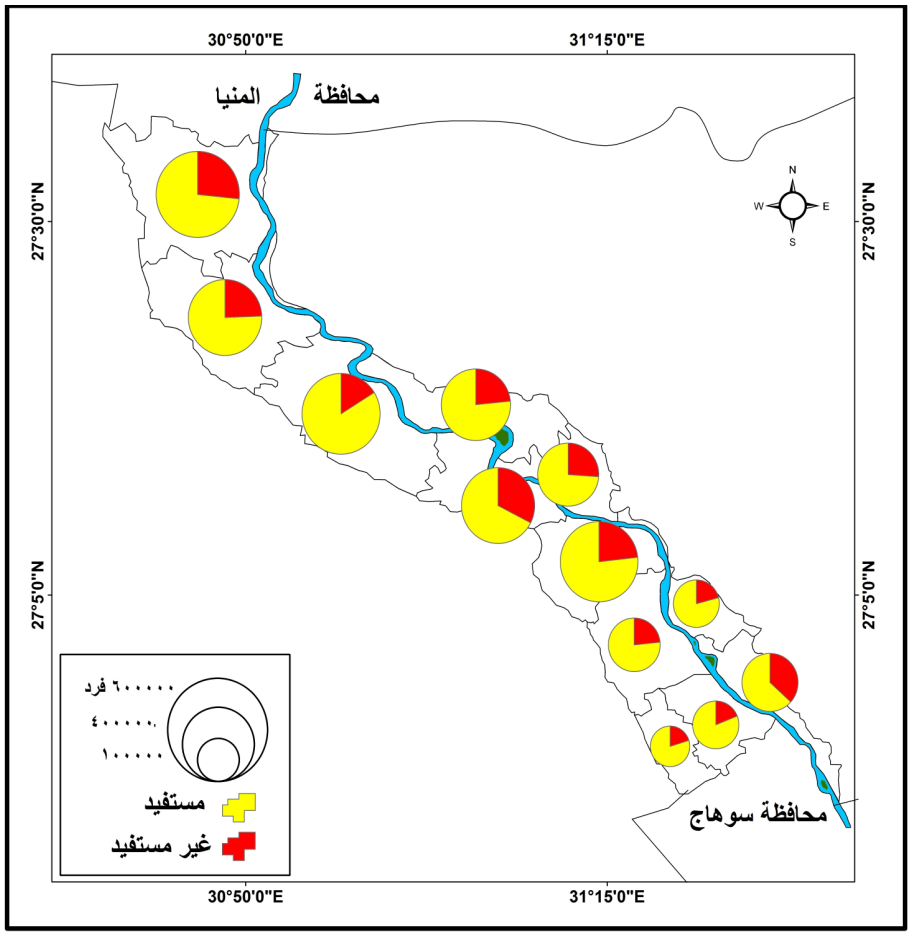

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات مديرية التموين والتجارة الداخلية، محافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، سبتمبر، ٢٠١٨.

شكل (٧) : التوزيع الجغرافى للمستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط عام ٢٠١٨.

- حلّ مركز أسيوط ثانياً بعد مركز ديروط بإجمالى بطاقات بلغ (١١٣,٨٤٥) بطاقة، وبإجمالى مستفيدين بلغ (٣٩٨,٣٧٤) مستفيداً، يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان المركز، بالتحديد (٧٦,٧%)، وجاء مركز منفلوط ثالثاً بإجمالى (١٠٩,٣٥٧) بطاقة، وبإجمالى مستفيدين بلغ (٤٤١,٦٧٧)، يمثلون حوالى (٨٣,٩%) من سكان المركز، وبهذا فهو أكثر المراكز استفادة من الدعم التموينى من بين مراكز المحافظة.

- يعتبر مركز الغنايم أقل مراكز المحافظة بالنسبة للحائزين على بطاقات التموين، بإجمالى (٣٦,٩٨٦) بطاقة، وجاء بعده مركز صدفا بـ (٤٤,١٣٣) بطاقة، كما أن مركز الغنايم يعتبر أقل مراكز المحافظة فى عدد المنتفعين من بطاقات التموين، حيث بلغ عدد أفراد البطاقات التموينية فيه (١٠٦,٤٩١) فرداً، يمثّلون حوالى (٧٩,٨%) من سكان المركز.

المبحث الرابع

تحليل أثر سياسات الدعم التموينى على تحقيق الأمن الغذائى للأسر المستفيدة من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط

ينتمى هذا الجزء من الدراسة إلى نمط الدراسات التقويمية التى تسعى إلى تحليل الوضع الراهن لسياسات الدعم فى مصر، وقياس أثر تلك السياسات على تحقيق الأمن الغذائى للأسر المستفيدة من بطاقات التموين من أجل الوصول إلى مجموعة من الآليات التى تسهم فى زيادة فعالية تلك السياسات فى تحقيق الأمن الغذائى للسكان تحت خط الفقر، واستخدم الباحث أسلوب العينة وطبقه على المستفيدين من الدعم التموينى بقرى مركز أبوتيج . محافظة أسيوط، واختار الباحث مركز أبوتيج كونه من أفقر مراكز المحافظة، حيث يبلغ إجمالى السكان تحت خط الفقر حوالى (٧٥,٦%) من سكان المركز، وتمّ تطبيق استمارة الإستبانة على عينة قدرها (٢٧٠٠) مفردة، تمثّل حوالى ٥% من جملة الحائزين على بطاقات تموينية فى المركز، وتوزعت على قرى المركز كما يوضحها الجدول (٦)، واستخدم الباحث برنامج SPSS لمعالجة بياناته والحصول على النتائج.

جدول (٦) : توزيع عينة الدراسة على قرى مركز أبوتيج.

القرية	الحائزين على بطاقات تموينية	عدد أفراد البطاقات	عينة الدراسة	
			عدد	% من عينة الدراسة
النخيلة	١٠٤٦١	٣٤٥٨٢	٥٧٠	%٢١,١
المسعودى	١٨٩٣	٥٥٦٧	٨٠	%٢,٩
دوينه	٨١٩٠	٢٧٩١٤	٤١٠	%١٥,٢
بنى سميع	٤٨٣٠	١٥٥٢٠	٢٨٠	%١٠,٤
الأقادمة	٣٠٨٥	١١٥٢١	١٥٠	%٥,٥
الزيرة	١٧٨٤	٥٨٤٤	٧٠	%٢,٦
الزرابى	٤٤١٠	١٤٦٥٠	٢٤٠	%٨,٩
البلايزه	٣٩٤٣	١٢٢٠٧	١٦٠	%٥,٩
دكران	٤١٩٤	١٣٩٥٤	٢٠٠	%٧,٤
أبوخرص	١٢٥٤	٣٦٢١	٦٠	%٢,٢
باقور	٦٤٦٥	٢١٦٢٧	٣٢٠	%١١,٨
نزلة باقور	٣٦٤٣	١٠٣١١	١٦٠	%٥,٩
الإجمالى	**٥٤,١٥٢**	**١٧٧,٣١٨**	**٢٧٠٠**	**%١٠٠**

المصدر: من إعداد وحساب الباحث اعتماداً على بيانات إدارة التموين والتجارة الداخلية – مركز أبوتيج.

١) وصف مجتمع الدراسة:

تبلغ مساحة مركز أبوتيج ١٢٧كم٢ تقريباً أى ما يوازى ٨,٢% من جملة مساحة محافظة أسيوط، وهو بذلك يحتل المركز السادس بين مراكز المحافظة حيث تنخفض مساحته عن المتوسط العام لمراكز المحافظة والبالغة ١٣٩,٥ كم، وينقسم مركز أبوتيج إلى أربع وحدات محليه كبرى تشتمل على (١٢) ناحيه يتبعها بدورها ٩٨ تابعاً، تأتى الوحدة المحليه لقرية دوينه الأكبر فى المساحه بإجمالى نحو ٩٤٠٠ فداناً تقريباً، وبنسبه ٣٠,٩% فى جملة مساحة مركز أبوتيج أى نحو ثلث مساحة المركز، بينما تأتى الوحدة المحليه لقرية الزرابى فى المركز الثانى، وبنسبة ٢٣,٢% من مساحه المركز، والوحدة المحليه للنخيله تأتى فى المركز الثالث بنسبه ٢١,٧%، وتحتل الوحدة المحليه لباقور المركز الأخير بنسبه ١٦,٩% وبإجمالى مساحه ٤٣٠٧ فداناً تقريباً.

وقدّر إجمالى سكان مركز أبوتيج عام ٢٠١٨ بحوالى (٢٣١,٥٧٧) نسمة، تمثّل (٥,٢%) من سكان المحافظة، وتعتبر قرية النخيلة أكبر قرى المركز بإجمالى سكان بلغ (٤٧,١٦٨)، يشكلون حوالى (٢٠,٣%) من سكان المركز، وهى أيضاً صاحبة أكبر عدد من الحائزين على بطاقات تموينية فى المركز بإجمالى (١٠,٤٦١) بطاقة (شكل ٨)، وبإجمالى عدد منتفعين بلغ (٣٤,٥٨٢) منتفعاً، بينما تعدّ قرية أبو خرص أقل قرى المركز سكاناً بإجمالى (٤٣٦٥) نسمة يمثّلون حوالى (١,٩%) من سكان المركز، وهى صاحبة أقل عدد لبطاقات التموين بإجمالى (١٢٥٤) بطاقة وبعدد منتفعين بلغ (٣٦٢١) فرداً.

- كما هو مبيّن بالملحق (٢) تعتبر أكبر نسبة من أصحاب البطاقات إناث (٥٨,٣%)، بينما بلغت نسبة الذكور أصحاب البطاقات (٤١,٧%)، ويقع أكبر نسبة من المستفيدين فى الفئة العمرية (٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة)، بنسبة (٤٧,٣%)، تلتها الفئة العمرية (٥٥ إلى أقل من ٦٥ سنة) بنسبة (٢٧,٥%)، وكانت أقل نسبة من المستفيدين فى الفئة (٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة)، بنسبة (٤,٩%) من المستفيدين، وبلغ متوسط سن المستفيدين (٥١) سنة.
- أكثر من نصف المستفيدين من الحاصلين على مؤهل متوسط، بالتحديد (٥٢,٧%)، ثمّ الذين يقرأون ويكتبون (١٥,٢%)، ثمّ الحاصلين على مؤهل جامعى (١٢,١%)، يليها الأميين بنسبة (١٠,٢%)، وأقل نسبة أولئك الحاصلين على مؤهل فوق متوسط بنسبة (٩,٣%) من المستفيدين.

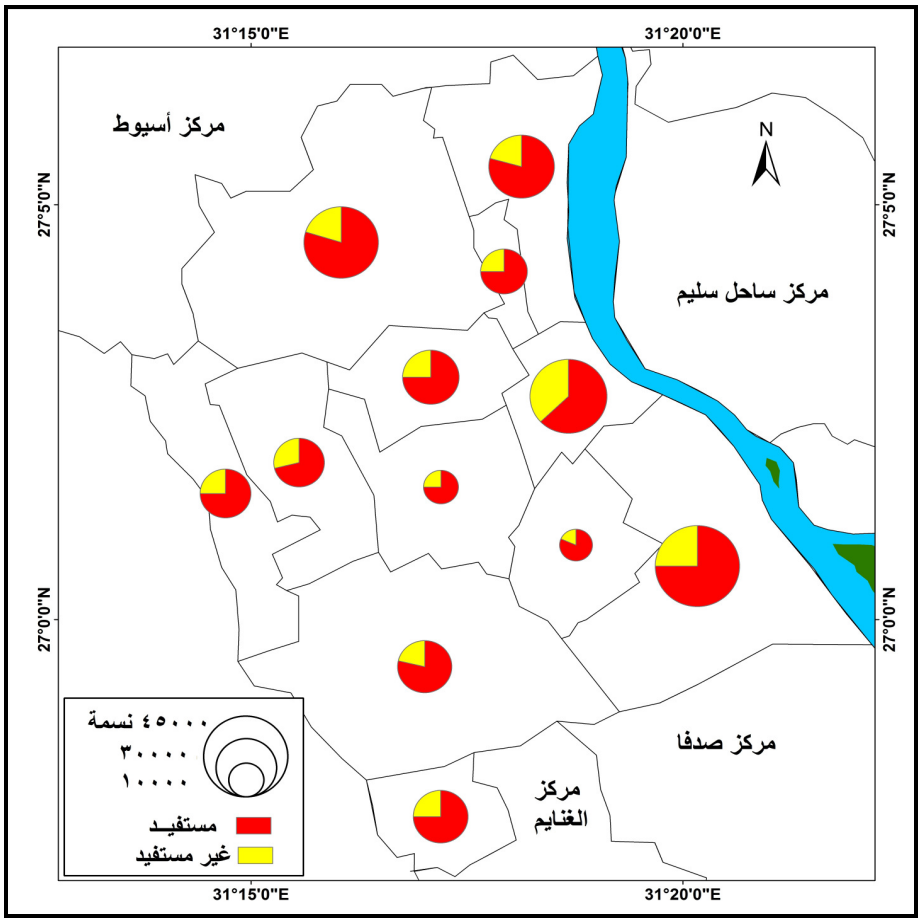

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات إدارة التموين والتجارة الداخلية –. مركز أبوتيج.

شكل (٨) : توزيع المستفيدين وغير المستفيدين من الدعم التموينى بقرى مركز أبوتيج عام ٢٠١٨.

- أكبر نسبة من المستفيدين يعملون بالقطاع الحكومى (٤٤,٣%)، يليها العاطلين عن العمل بنسبة (٢٤,٧%)، ثمّ أصحاب الأعمال الحرّة (١٧,٦%)، وأقلها العاملين بالقطاع الخاص بنسبة (١٣,٤%) من المستفيدين.
- ما يقرب من نصف عدد المستفيدين (٤٦,٥%) تتكون أسرهم من خمسة أفراد، ثمّ ستة أفراد فأكثر بنسبة (٢٥,٨%)، ثمّ أربعة أفراد بنسبة (٢١,٦%)، وأقلها ثلاثة أفراد (٦%)، وبلغ متوسط عدد أفراد أسر المستفيدين خمس أفراد.

- يقع أكبر نسبة من المستفيدين فى فئة الدخل الشهرى (٢٥٠٠- أقل من ٣٠٠٠) جنيهاً، بنسبة (٤٦,٩%)، يليها فئة الدخل (٢٠٠٠-٢٥٠٠) جنيهاً بنسبة (٣٣,٩%)، ثمّ فئة الدخل (٣٠٠٠ فأكثر) جنيهاً بنسبة (١٩,٢%)، وبلغ متوسط الدخل الشهرى لأسرة المستفيدين (٢٧٨٠) جنيهاً، وعند قسمته على متوسط عدد أفراد أسر المستفيدين، وهو خمس أفراد، نجد أن نصيب الفرد هو (٥٥٦) جنيهاً، وهو تحت خط الفقر بكثير.

٢) وجهة نظر المستفيدين تجاه أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية:

تعكس آراء المستفيدين من الدعم التموينى فى قرى الدراسة جدول (٧) وشكل (٩)، تعكس مدى إدراكهم لأهمية الدعم الحكومى فى خفض معدلات الفقر والارتقاء بمستوى المعيشة، وتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لهم، كما أنه يعكس دور الدعم فى مساعدة محدودى الدخل على تحمّل أسعار السلع الغذائية، ومن خلال آراء المستفيدين يمكن ترتيب رؤيتهم لأهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية كما يلى:

جدول (٧) : أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية كما يراها المستفيدون.

الأهداف	آراء المستفيدين		الترتيب
	عدد	%	
تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفقراء	٩٤٧	%٣٥,١	١
خفض معدلات الفقر	٦٢٥	%٢٣,١	٢
دعم الفئات غير القادرة	٤٤٧	%١٦,٥	٣
الارتقاء بمستوى معيشة الفقراء	٣٢٤	%١٥,٧	٤
حماية محدودى الدخل	٢٠٤	%٧,٥	٥
حماية المواطنين من سوء التغذية	١١٣	%٤,٢	٦
إرساء دعائم العدالة الاجتماعية	٣٩	%١,٤	٧

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية.

- تصدّر هدف تأمين الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للفقراء أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية من جهة نظر المستفيدين بأكثر من ثلث آرائهم (٣٥,١%)، وهى نسبة مرتفعة تعكس أهمية الدعم التموينى فى حماية الفقراء ومحدودى الدخل.

- جاء فى الترتيب الثانى خفض معدلات الفقر بنسبة (٢٣,١%)، ثمّ فى الترتيب الثالث دعم الفئات غير القادرة بنسبة (١٦,٥%)، وفى الترتيب الرابع الإرتقاء بمستوى معيشة الفقراء بنسبة (١٥,٧%) من المستفيدين، وفى الترتيب الخامس حماية محدودى الدخل بـ (٧,٥%)، وحلّ فى الترتيب السادس حماية المواطنين من سوء التغذية بنسبة (٤,٢%) من آراء المستفيدين، وجاء فى نهاية الترتيب هدف إرساء دعائم العدالة الاجتماعية بأقل من (١,٤%).

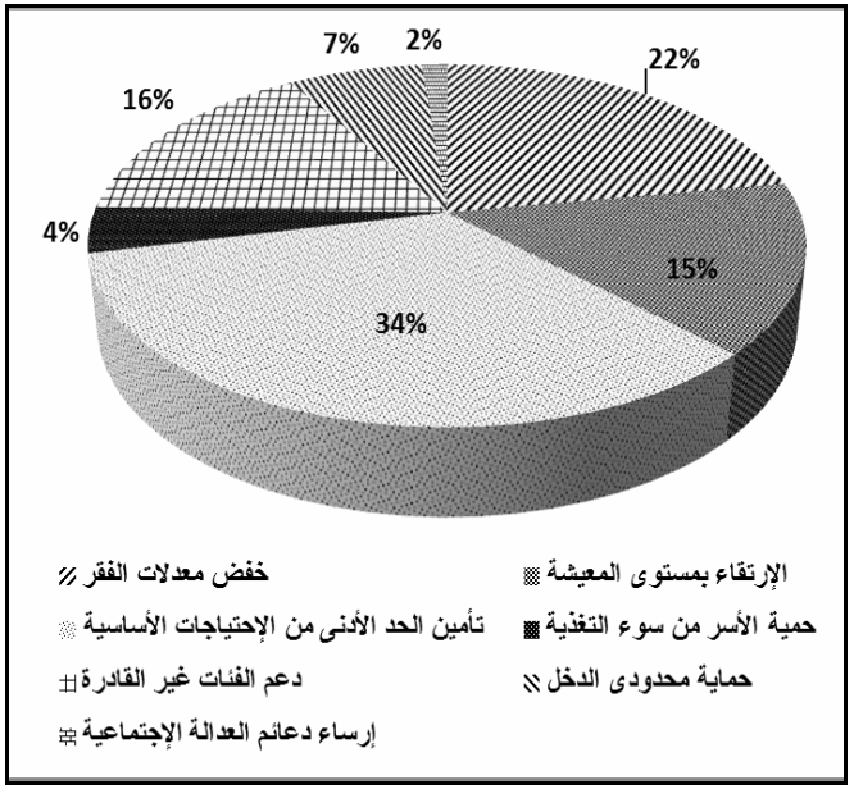

شكل (٩) : أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية كما يراها المستفيدون.

٣) أنواع الدعم المقدمة للمستفيدين وتلك التى هم بحاجة إليها:

ينقسم الدعم إلى نوعين، الأول دعم عينى، وهو ما تنفقه الدولة فى سبيل تخفيض أسعار السلع الغذائية، وخدمات التأمين الصحى والمياه والكهرباء، والثانى هو الدعم النقدى، وهو ما تدفعه الدولة من نقود للأفراد غير القادرين والمتمثل فى الضمان الاجتماعى، ويشمل

ما يحصل عليه الأفراد من دعم تموينى نقدى تبلغ قيمته خمسون جنيهاً للفرد، ومن خلاله يمكن للفرد المستحق للدعم التموينى الحصول على أى من السلع الحرّة الموجودة عند البدّال التموينى، ويوضح الجدول (٨) أنواع الدعم المقدمة للمستفيدين من خلال البطاقة التموينية، وتلك التى يحتاجون إليها وغير متوفرة بالبطاقة التموينية كما يحددها المستفيدون، ومنهما يتبين ما يلى:

جدول (٨) : آراء المستفيدين تجاه أنواع الدعم المقدّم إليهم وتلك التى يحتاجون إليه.

أنواع الدعم المقدّم	آراء المستفيدين	
	عدد	%
الزيت	٢٧٠٠	%١٠٠
السكر	٢٧٠٠	%١٠٠
المكرونه	١٥٦٩	%٥٨,١
الشاى	١٠٨٨	%٤٠,٣
الأرز	١٤٧٠	%٥٤,٤
رغيف الخبز	٢٢١٧	%٨٢,١
أنواع الدعم التى يحتاج إليها المستفيدون	**عدد**	**%**
اللحوم المجمّدة	٢٥٨٤	%٩٥,٧
الأسماك	١٧٤٢	%٦٤,٥
السمن	٢١٨٦	%٨٠,٩
الفول	١٥٧٠	%٥٨,١
العدس	٩٦٤	%٣٥,٧
الدواجن	٢٢٨٣	%٨٤,٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية.

- بالنسبة لأنواع الدعم المقدّمة للمستفيدين من خلال البطاقة التموينية، جاء فى الترتيب الأول (الزيت، السكر) بنسبة (١٠٠%) من آراء المستفيدين، وجاء فى الترتيب الثانى (رغيف الخبز) بنسبة (٨٢,١%)، أما الترتيب الثالث فكان من نصيب سلعة (المكرونه) بمجموع آراء بلغ (٥٨,١%) من آراء المستفيدين، وفى الترتيب الرابع (الأرز) بنسبة (٥٤,٤%)، وفى الترتيب الخامس (الشاى) بنسبة (٤٠,٣%) من آراء

المستفيدين، ويشير ذلك إلى أن الدعم المقدّم للمستفيدين من خلال البطاقة التموينية يشمل السلع الغذائية التى يحتاج إليها المواطنون الفقراء ومحدودى الدخل فقط خصوصاً الخبز والزيت والسكر.

- أمّا بالنسبة لآراء المستفيدين حول أنواع السلع التى يحتاجون دعمها، فشملت مجموعة من السلع الغذائية جاء فى مقدمتها (اللحوم المجمدة) بنسبة (٩٥,٧%) من آراء المستفيدين، وجاء فى الترتيب الثانى (الدواجن) بنسبة (٨٤,٥%)، أما الترتيب الثالث فهو (السمن) بمجموع آراء بلغ (٨٠,٩%) من آراء المستفيدين، وفى الترتيب الرابع (الأسماك) بنسبة (٦٤,٥%)، وفى الترتيب الخامس (الفول) بنسبة (٥٨,١%) من آراء المستفيدين، وفى الترتيب الأخير (العدس) بإجمالى (٣٥,٧%) من أراء المستفيدين، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار تلك السلع بشكل لا تستطيع معه الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل من شرائها.

٤) إسهامات سياسة الدعم التموينى فى مواجهة ارتفاع الأسعار:

يعتبر برنامج دعم الغذاء أحد المكونات الرئيسة لبرنامج الدعم الحكومى المباشر فى مصر، كما يعد أحد أهم الآليات للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى المصرى، والتى من أهم آثارها ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وازدياد معدل التضخم خاصة بعد تعويم الجنيه المصرى أواخر عام ٢٠١٦، حيث وصل معدل التضخم إلى مستويات كبيرة حسب بيانات الجهاز المركزى للإحصاء، حيث سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعات تراوحت بين (٣٣% إلى ١١٦%)، خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أعوام ٢٠١٤-٢٠١٨)، والجدول (٩) والشكل (١٠) يوضحان إسهامات سياسات الدعم التموينى فى مواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار كما يحددها المستفيدون، ومنهما يتبيّن ما يلى:

- تشير بيانات الجدول إلى أن سياسات الدعم التموينى أسهمت فى مواجهة ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتحقيق الحدّ الأدنى من حاجة الأسر من السلع الضرورية، كما أنها خفّضت من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ومكّنت أكثر من (٦٥,٤%) من المستفيدين من أفراد العينة من شراء السلع الضرورية بأسعار مخفّضة، كما يرى (٥٥,٤%) من أفراد العينة أن الدعم التموينى أسهم إلى حد ما فى ضمان الحفاظ على مستوى مناسب من القدرة الشرائية لأسرهم، وما يقرُب من ثلث المستفيدين يروا أنها أسهمت بالفعل فى الحفاظ على مستوى مناسب من القدرة الشرائية لأسرهم.

- كما أن أكثر من (٤٠%) من أفراد العيّنة يروا أن الدعم التمويني أسهم بالفعل فى التخفيف من ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وما يقرُب من نصف أفراد العينة (٤٧,٤%) يرون أنها أسهمت فى التخفيف من ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى حد ما، وقد أفاد ما يقرب من ثلثى العينة (٦١,٩%) إلى أن السلع التموينية تُصرف شهرياً بسهولة ويسر وانتظام، وهذا يعكس أهمية الدعم التموينى فى مواجهة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتأمين الحد الأدنى من احتياجات المستفيدين.

جدول (٩) : إسهامات الدعم التموينى فى مواجهة ارتفاع الأسعار كما يحددها المستفيدون.

العبارات	آراء المستفيدون					
	نعم		إلى حد ما		لا	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تمكننى البطاقة التموينية من شراء السلع الضرورية بأسعار مخفّضة	١٧٦٥	%٦٥,٤	٧٧٠	%٢٨,٥	١٦٥	%٦,١
تضمن البطاقة التموينية لأسرتى الحفاظ على مستوى مناسب من القدرة الشرائية	٨٥٢	%٣١,٥	١٤٩٧	%٥٥,٤	٣٥١	%١٣,١
تسهم البطاقة التموينية فى التخفيف من ارتفاع أسعار السلع الغذائية	١٠٨٧	%٤٠,٢	١٢٨١	%٤٧,٤	٣٣٢	%١٢,٤
توفر البطاقة التموينية السلع الأساسية فى حالة عدم توفرها بالأسواق	٥٧٩	%٢١,٤	١٢٥٤	%٤٦,٤	٨٧٦	%٣٢,٢
يتم صرف السلع التموينية شهرياً بسهولة ويسر وانتظام	١٦٧٢	%٦١,٩	٥٣٤	%١٩,٨	٤٩٤	%١٨,٣
تتوفر جميع السلع التموينية كاملة كل شهر	٨١١	%٣٠	١٣٧٦	%٥١	٥١٣	%١٩

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية.

- ويعتبر توفير السلع الغذائية الأساسية على مدار الشهر، وخصوصاً عندما لا تتوافر بالأسواق أمراً له أهميته الكبيرة فى الحفاظ على بقاء أسعارها فى متناول الفقراء ومحدودى الدخل، إلا أن آراء المستفيدين عكست غياب هذا البعد فى سياسة الحكومة، فمن بين أفراد العينة هناك فقط (٢١,٤%) يرون أن البطاقة التموينية توفر السلع

الغذائية فى حال عدم توفرها بالأسواق، وما يقرب من ثلث العينة (٣٢,٢%) يرون أنها لا تتوفر تماماً فى حال عدم توفرها بالأسواق.

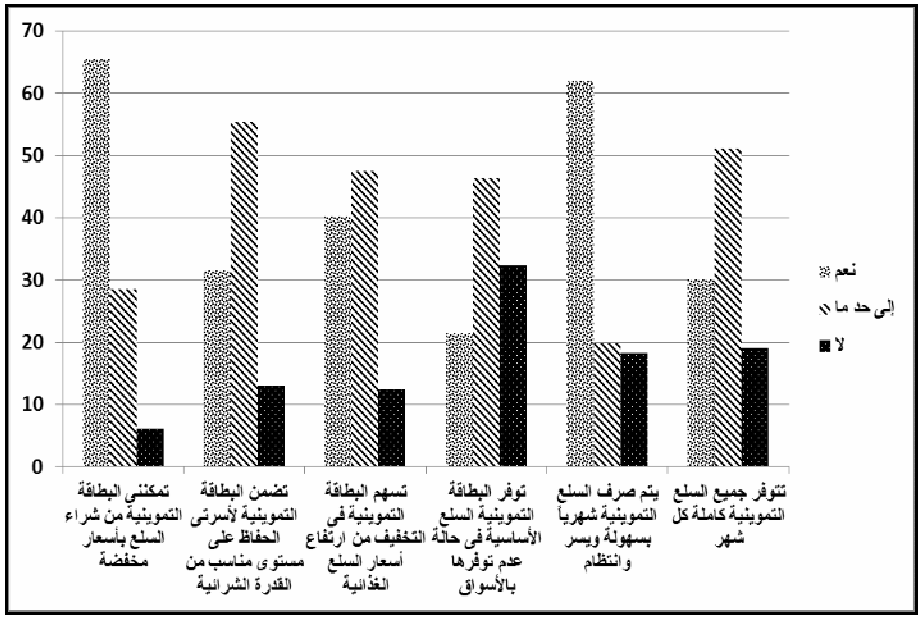

شكل (١٠) : إسهامات الدعم التموينى فى مواجهة ارتفاع الأسعار كما يحددها المستفيدون.

٥) الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى على مستوى الأسر:

يعد الأمن الغذائى من القضايا التى تصنّفها الدول ضمن جدول أولوياتها الاقتصادية، فالغذاء أحد أهم عناصر الضغط السياسى والاقتصادى التى تؤدى إلى إنهاك الحكومات والدول، لذا تسعى الحكومات إلى رسم سياسة تدعم بها الغذاء لكافة شرائح المجتمع وخصوصاً الفقراء ومحدودى الدخل، ويترتب على عدم تحقيق الأمن الغذائى للمواطنين العديد من الآثار السلبية على المستوى الأسرى والقومى، منها اتساع دائرة الفقراء وتدنى مستوى المعيشة، مما يترك آثاره على السلوك الاجتماعى للأفراد فى المجتمع، ويؤدى إلى ظهور أنماط سيئة من السلوك، وتزايد معدل الجرائم الاقتصادية مثل السرقة والغش والتهريب.

كما يؤدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى شراء الطعام بالدين، وتقليل كم ونوع الوجبات الغذائية للأسر، وخفض الإنفاق الأسرى على التعليم والصحة، ويؤدى عدم الحصول على الطعام بالقدر الكافى كماً ونوعاً إلى سوء التغذية، ويترتب عليها مشاكل خطيرة منها تعثّر النمو فى سن الطفولة، وانتشار الأنيميا، وبطء معدّل التكوين العقلى والنفسى للأطفال، وتدهور المستوى العام للصحة، وعدم القدرة على التركيز، وانخفاض العائد من التعليم والتدريب، وهذا بدوره يؤدى إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نظراً لوجود علاقة طردية بين مستوى التغذية ومستوى الصحة العامة وإنتاجية العامل (World Bank, 2015, p. 1)، والجدول (١٠) يوضح الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى من وجهة نظر المستفيدين، ومنه يتضح ما يلى:

- تصدّر الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى زيادة عدد الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل بنسبة (٨٧,٥%) من أفراد العينة، وجاء فى الترتيب الثانى تدنى المستوى المعيشى للأسر بآراء أكثر من ثلاثة أرباع العيّنة (٧٦,٦%)، وحلّ فى الترتيب الثالث شراء الطعام بالإستدانة بمجموع آراء بلغت (٧٣%) من أفراد العينة، وهذا بدوره يؤدى إلى تقليل عدد الوجبات الغذائية وجاء فى الترتيب الرابع بأكثر من نصف أفراد العينة (٥٤,٩%)، وسيترتب عليه التعرض لأمراض سوء التغذية حسب رأى (٥٣,٨%) من أفراد العينة، واحتل الترتيب الخامس، ومن ثمّ خفض إنفاق الأسر على التعليم والصحة (٤٧,٦%)، من أفراد العينة، وجاء فى الترتيب الأخير.

جدول (١٠) : الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى من وجهة نظر المستفيدين.

العبارات	آراء المستفيدين		الترتيب
	عدد	%	
زيادة عدد الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل	٢٣٦٤	%٨٧,٥	١
تدنى المستوى المعيشى للأسر	٢٠٦٧	%٧٦,٦	٢
شراء الطعام بالأجل (الإستدانة)	١٩٧٠	%٧٣	٣
تقليل الوجبات الغذائية للأسرة	١٤٨١	%٥٤,٩	٤
التعرض لأمراض سوء التغذية	١٤٥٢	%٥٣,٨	٥
خفض الإنفاق على التعليم والصحة	١٢٨٥	%٤٧,٦	٦

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية.

- وبناء على نتائج الجدول فإن الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر شديدة الخطورة، وهذا يؤكد على ضرورة اتخاذ الحكومة الإجراءات والترتيبات اللازمة لإزالة أو تقليل تلك الآثار، وذلك عبر تكثيف البرامج التنموية فى المناطق الفقيرة، وتقديم الإعانات والمساعدات الإجتماعية لهم، والتزام الحكومة بضمان الأمن الغذائى لرفع المعاناة عن الأسر الفقيرة.

٦) مقترحات المستفيدون للنهوض بالدعم التموينى لتحقيق الأمن الغذائى:

يتطلب تحقيق مزيداً من كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر توفير آليات تضمن وصول الدعم لمستحقيه، وعدم تسرّبه لغير مستحقيه بأكبر قدر من الدقة وبأقل تكاليف ممكنة، كما أنه من الضرورى زيادة الدعم النقدى للمواطنين، وتحديث نظام التسجيل فى البطاقات، وإضافة مواليد جدد، وحذف من لا يستحقون الدعم، وهذا يساعد على وصول الدعم إلى مستحقيه، وعدم تسرّبه لغير المستحقين، مما يؤدى إلى تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، وبالتالى زيادة قدرة الدولة على خفض عجز الموازنة، وتمويل الإنفاق على المشاريع الاجتماعية لتحسين نوعية حياة الفقراء ومحدودى الدخل، والجدول (١١) يوضح مقترحات المستفيدين للنهوض بالدعم التموينى، وتمثّلت فيما يلى:

- من خلال تحليل آراء المستفيدين، تمّ حصر أكثر من ١٤ مقترحاً تقدّم بها المستفيدون، ويمكن القول أن مقترح زيادة الدعم النقدى للأفراد المقيدين البطاقات التموينية حظى بإجماع كل المستفيدين بنسبة ١٠٠%، فنتيجة لارتفاع أسعار الغذاء عقب تعويم الجنيه المصرى عام ٢٠١٦ قامت الحكومة بزيادة نصيب الفرد من ١٥ لـ ٢٥ جنيهاً على البطاقة، ثمّ رفعته فى موازنة ٢٠١٧ إلى خمسون جنيهاً لكل فرد فى الأسرة المكونة من أربعة أشخاص، والأسرة التى تزيد عن هذا العدد يكون نصيب الفرد ابتداء من الخامس ٢٥ جنيهاً فقط، إلا أن التضخم والارتفاعات المستمرة فى أسعار السلع الغذائية يترتب عليها عدم إحساس المواطن بأى زيادة طفيفة فى الدعم النقدى، وعليه يجب مراجعة الدعم النقدى بما يتفق مع زيادة أسعار المواد الغذائية.
- كما حظى مقترح إضافة مواليد جدد على البطاقة التموينية بأكثر من ٧٨% من آراء المستفيدين، فمنذ عام ٢٠٠٣ توقفت الحكومة عن إضافة المواليد الجدد على البطاقات التموينية إلا من خلال المراجعات التى تجريها الحكومة كل فترة، كما أن الإعلان عن

مواعيد ضمّ المواليد الجدد التى تعلن عنها مكاتب التموين فى المحافظات لا يعلم بها الكثير من الأسر إلا بعد انتهاء فترة السماح التى تحددها المكاتب التموينية، والتى تكون محدودة فى الغالب، وبالتالى حرمان العديد من الأسر من ضمّ مواليدهم الجدد، وبالتالى الحرمان من الدعم.

جدول (١١) : المقترحات المرتبطة بالنهوض بالدعم التموينى كما يحددها المستفيدون.

العبارات	آراء المستفيدين		الترتيب
	عدد	%	
زيادة الدعم النقدى بالبطاقة التموينية	٢٧٠٠	%١٠٠	١
إضافة مواليد جدد على البطاقة التموينية	٢١٠٧	%٧٨	٢
تعديل سياسات الأجور لتتمكن الأسر من تخطى خط الفقر	١٧٥١	%٦٤,٨	٣
حزف من لا يستحقون الدعم	١٥٧٨	%٥٨,٤	٤
اتخاذ الآليات المناسبة لضمان وصول الدعم لمستحقيه	١٢٥٢	%٤٦,٤	٥
تشديد الرقابة على البقّالين من قبل مباحث التموين	١٠٨٥	%٤٠,٢	٦

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية.

- تمثل قضية تعديل سياسات الأجور لتتمكن الأسر الفقيرة من تخطى الفقر أحد المقترحات التى حظيت بأكثر من ٦٤,٨% من مقترحات المستفيدين، ويتباين توزيع الأجور فى مصر بين الأقاليم والمحافظات تبعاً لتباين مستويات التشغيل، وحسب بيانات الجهاز المركزى للإحصاء فإن محافظة السويس تتصدر محافظات الجمهورية فى أنصبة التشغيل التى تمنح أجوراً مرتفعة، بينما تعد محافظة أسيوط من المحافظات ذات أنصبة التشغيل المتوسطة (مندور، محمد، ٢٠١٨، ص١٣)، وعليه فيجب على الحكومة أن تعمل على سد الفجوة بين متوسط الأجر الحالى وتكلفة المعيشة، وذلك بوضع حد أدنى ملائم للأجور، كما يجب أن تتسم الأجور بالمرونة بحيث تأخذ فى الاعتبار تكلفة المعيشة وأسعار السلع الغذائية ومستويات الإنتاج.
- قدّم أكثر من ٥٨,٤% من المستفيدين مقترحاً بحذف من لا يستحقون الدعم، فمنذ بداية نظام دعم الغذاء فى مصر عام ١٩٤٥، كان الهدف الرئيس منه مدّ جميع المصريين بالسلع الغذائية الرئيسة بأسعار مخفّضة، واستهدف الدعم كافة المواطنين

وليس محدودى الدخل فقط، واستمر حتى عام ١٩٨٥ حيث بدأت الحكومة اتباع استراتيجية طويلة المدى لخفض دعم الغذاء، كما عمدت إلى خفض المستفيدين من البطاقات التموينية والتوقف عن تسجيل مواليد جدد، وخلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٨ تمّ إلغاء ٢ مليون بطاقة تموين للمواطنين الذين توافرت فيهم أسباب الحذف، وشكّلت وزارة التموين لجنة تحت مسمّى "العدالة الاجتماعية" ووضعت اللجنة تسعة معايير لاستبعاد من تنطبق عليه واحد منها، ولعل هذا يتفق مع مقترح اتخاذ الآليات المناسبة لضمان وصول الدعم لمستحقيه والذى حظى بـ ٤٦,٤% من آراء المستفيدين، ومما يساعد على ذلك مقترح تشديد الرقابه على البقّالين من قبل مباحث التموين وخصوصاً منافذ توزيع الخبز، والذى حظى بآراء ٤٠,٢% من مقترحات المستفيدين.

- هناك مقترحات أخرى قدمها المستفيدون، ولكنها لم تحظى بعدد كبير من آرائهم مثل زيادة الدعم المقدّم للفلاحين، إعادة النظر فى جودة السلع عند البقّالين، التوسع فى قائمة السلع المدعومة، التوسع فى استغلال الأراضى القابلة للزراعة، تجريم البناء على الأراضى الزراعية، تنفيذ برامج تحسين انتاجية صغار المزارعين، تطوير سياسات الإنتاج الزراعى، المتابعة المستمرة للأسواق لمراقبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

النتائج والتوصيات:

١) نتائج الدراسة:

أ- النتائج المرتبطة بوصف مجتمع الدراسة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أكبر نسبة من المستفيدين من الدعم التموينيى (أصحاب البطاقات) فى محافظة أسيوط من الإناث بنسبة (٥٨,٣%)، وهم فى الفئة العمرية من (٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة)، بمتوسط سن بلغ (٥١) سنة، كما أن أكثر من نصف المستفيدين (٥٢,٧%) من الحاصلين على مؤهل متوسط، وأكبر نسبة من المستفيدين يعملون بالقطاع الحكومى (٤٤,٣%)، وبلغ متوسط عدد أفراد أسر المستفيدين خمس أفراد.

- يقع أكبر نسبة من المستفيدين فى فئة الدخل الشهرى (٢٥٠٠- أقل من ٣٠٠٠) جنيهاً، بنسبة (٤٦,٩%)، وبلغ متوسط الدخل الشهرى لأسرة المستفيدين (٢٧٨٠) جنيهاً، وعند قسمته على متوسط عدد أفراد أسر المستفيدين، وهو خمس أفراد، نجد أن نصيب الفرد هو (٥٥٦) جنيهاً، وهو تحت خط الفقر بكثير.

ب- النتائج المرتبطة بأهداف الدراسة:

١. النتائج المرتبطة بالهدف الأول من الدراسة والمتمثل فى التعرف على أعداد المستفيدين من بطاقات التموين وخصائصهم، وحجمهم بالنسبة لمحافظات الجمهورية:

- بلغ إجمالى عدد البطاقات التموينية عام ٢٠١٨ فى مصر (٢١,٢٤٣,١٨٩) بطاقة تموينية، وتضم هذه البطاقات (٦٨,٠٣٩,٨٤٨) فرداً، بنسبة (٧٠,٦٧%) من إجمالى سكان مصر المقّدر بحوالى (٩٦,٢٧٧,٤٦٦) نسمة عام ٢٠١٨، وبذلك فإن هناك (٢٨,٢٣٧,٦١٨) فرداً خارج منظومة الدعم، يمثّلون حوالى (٢٩,٣٣%) من سكان الجمهورية.
- تأتى محافظات الدلتا كأكبر كتلة جغرافية فى مصر تتلقّى الدعم التموينى بإجمالي (٩,٤٤١,٠٨٩) بطاقة، بنسبة (٤٤,٤%) من إجمالى البطاقات فى مصر، تليها محافظات الصعيد بإجمالي (٧,٦٦٠,١٢٩) بطاقة تموينية، بنسبة (٣٦%) من إجمالى البطاقات فى مصر، وتحظى المحافظات الحضرية بـ (٣,٧٩١,٣٧٧) بطاقة تموينية، بنسبة (١٧,٨%) من إجمالى البطاقات، بينما كان نصيب محافظات الحدود (٣٥٠,٦٣٩) بطاقة، بنسبة (١,٦%) من إجمالى البطاقات.
- تصدّرت محافظة القاهرة محافظات الجمهورية بالنسبة لعدد البطاقات بإجمالى (٢,٠٧١,١٥٤) بطاقة تموينية، تمثّل حوالى (٩,٨%) من إجمالى بطاقات التموين فى مصر، جاءت بعدها محافظة الجيزة بإجمالى (١,٧٥٠,٩١٦) بطاقة تمثّل حوالى (٨,٢%)، بينما تعتبر محافظات (القليوبية، البحر الأحمر، الجيزة) هى المحافظات التى تلقّى أقلّ عدد من مواطنيها دعماً تموينياً بالنسبة للمحافظات الأخرى، بنسبة (٦١,٥%، ٦٣,٩%، ٦٤,٣%) على الترتيب.
- يُلاحظ وجود خلل فى توزيع الدعم التموينى على محافظات الجمهورية، وليس بالضرورة أن تنال المحافظات الأكثر سكاناً النصيب الأكبر من الدعم، إلا إذا كانت أعداد محدودى الدخل فيها تستدعى هذا الدعم، فالدعم

أساساً يستهدف الفقراء ومحدودى الدخل لرفع المعاناة عنهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

٢. النتائج المرتبطة بالهدف الثانى من الدراسة المتعلق بتحديد نمط توزيع المستفيدين من برنامج بطاقات التموين فى مراكز محافظة أسيوط، وإيجاد تفسير له:

- بلغ إجمالى الأفراد المستفيدين من الدعم التموينى فى محافظة أسيوط (٣,٢٤٤,٦٣٧) فرداً عام ٢٠١٨، يمثّلون حوالى (٧٢,٥%) من إجمالى سكان المحافظة، وتصدّر مركز ديروط مراكز المحافظة بإجمالى (١٢١,٥٥٨) بطاقة تموينية، كما أنه تصدر مراكز المحافظة بأكبر عدد من السكان تحت خط الفقر بإجمالى (٣٨٩,٠٩٦) نسمة، يمثّلون حوالى (٦٥,١%) من سكان المركز، وتصدّر مركز منفلوط مراكز المحافظة بأكبر عدد من المستفيدين بالمقارنة بباقى مراكز المحافظة، حيث يضم (٤٤١,٦٧٧) مستفيداً يمثلون حوالى (٨١,١%) من سكان المركز، كما أن حوالى (٦٤,٣%) من سكان المركز تحت خط الفقر.
- يعتبر مركز الغنايم أقل مراكز المحافظة بالنسبة للحائزين على بطاقات التموين، بإجمالى (٣٦,٩٨٦) بطاقة، يليه مركز صدفا بـ (٤٤,١٣٣) بطاقة، كما أن مركز الغنايم يعتبر أقل مراكز المحافظة فى عدد المنتفعين من بطاقات التموين، حيث بلغ عدد أفراد البطاقات التموينية فيه (١٠٦,٤٩١) فرداً، يمثّلون حوالى (٧٩,٨%) من سكان المركز.

٣. النتائج المرتبطة بالهدف الثالث من الدراسة والمتعلق بالكشف عن دور الدعم فى الحد من الفقر، ومدى إسهامه فى مواجهة ارتفاع الأسعار، وتحقيق حاجة الأسر من السلع الضرورية.

- عكست آراء المستفيدين من الدعم التموينى فى قرى الدراسة عن إدراكهم لأهمية الدعم الحكومى فى خفض معدلات الفقر والارتقاء بمستوى المعيشة، وتصدّر هدف تأمين الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للفقراء آراء المستفيدين بأكثر من ثلثها (٣٥,١%)، وهى نسبة تعكس أهمية الدعم التموينى فى حماية الفقراء ومحدودى الدخل، كما أسهمت سياسات الدعم التموينى فى مواجهة ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما أنها خفّضت من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومكّنت أكثر من (٦٥,٤%)

من المستفيدين من أفراد العينة من شراء السلع الضرورية بأسعار مخفّضة، كما أن الدعم التموينى أسهم إلى حد ما فى ضمان الحفاظ على مستوى مناسب من القدرة الشرائية لأسرهم.

٤. النتائج المرتبطة بالهدف الرابع من الدراسة والمتعلقة بالكشف عن الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى على مستوى الأسر فى محافظة أسيوط، ورؤية المستفيدين للنهوض بالدعم التوينى.

- يرى أفراد العينة أن الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى كثيرة وأهمها زيادة عدد الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، وتدنى المستوى المعيشى للأسر، وشراء الطعام بالإستدانة، وهذا بدوره يؤدى إلى تقليل عدد الوجبات الغذائية، وسيترتب عليه التعرض لأمراض سوء التغذية، ومن ثمّ خفض إنفاق الأسر على التعليم والصحة.
- قدّم المستفيدون مجموعة من المقترحات للنهوض بالدعم التموينى، ويمكن القول أن مقترح زيادة الدعم النقدى للأفراد المقيدين بالبطاقات التموينية حظى بإجماع كل المستفيدين بنسبة ١٠٠%، كما حظى مقترح إضافة مواليد جدد على البطاقة التموينية بأكثر من ٧٨% من آراء المستفيدين، كما نال مقترح تعديل سياسات الأجور لتتمكن الأسر الفقيرة من تخطى الفقر أكثر من ٦٤,٨% من مقترحات المستفيدين، كما اقترح المستفيدون حذف من لا يستحقون الدعم لضمان وصول الدعم لمستحقيه، ومما يساعد على ذلك مقترح تشديد الرقابه على البقّالين من قبل مباحث التموين.

٢) التوصيات:

خلُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلى:

- تعتبر إعادة هيكلة الدعم فى مصر من الأولويات التى يجب مناقشتها، حيث أنه يمثّل عبئاً مادياً على الموازنة العامة للدولة، مما يترتب عليه زيادة العجز السنوى، إلى جانب عدم وصول الدعم إلى مستحقيه، لذلك فإن رفع الدعم عن أنواع من الطاقة، وزيادة الدعم الموجه للفقراء ومحدودى الدخل يعتبر ضرورة ملحّة لتفادى آثاره السلبية فى السنوات المقبلة.

- تفعيل قانون حماية المستهلك ومنع الممارسات الإحتكارية ووضع تسعيرة جبرية تتناسب مع متوسط دخل الفرد فى مصر.
- العمل على تنشيط عجلة الاقتصاد القومى من خلال إيجاد فرص عمل للعاطلين ممن هم فى سن العمل، وبأجور تتناسب ومستوى الإنفاق على المعيشة والغذاء والصحة.
- تعزيز دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدنى للمساهمة فى تحقيق الأمن الغذائى والمساهمة فى الإرتقاء بالمستوى المعيشى للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل.
- معالجة قضية الخلل بين الأجور والأسعار والتفاوت الكبير فى الدخول بتحديد حد أدنى للأجور يغطّى الإحتياجات الأساسية للفقراء ومحدودى الدخل.
- زيادة معاشات الضمان الاجتماعى للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.
- ضرورة النظر فى قيمة الدعم النقدى الموجّه للفقراء ومحدودى الدخل من خلال البطاقات التموينية بحيث يتماشى مع ارتفاع أسعار الغذاء.
- إعداد دراسات شاملة عن أوضاع الأسر الفقيرة فى محافظة أسيوط، بحيث تغطى أعداد المستفيدين الحقيقيين من الدعم، وخصائص كل أسرة وتحديد احتياجاتهم الفعلية، وذلك فى إطار التعاون بين وزارات الشئون الاجتماعية والسكان والتموين بالإضافة إلى المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى.

الملاحـــــق

ملحق (١)

– استمارة استبانه –

سياسات الدعم الحكومى للمستفيدين من بطاقات التموين فى مصر

"محافظة أسيوط نموذجاً"

جميع البيانات الواردة فى الاستمارة سرية وغير قابلة للتداول

ولا يجوز الإطلاع عليها لغير أغراض البحث العلمى

١- النوع ذكر ( ) أنثى ( )

٢- السن ( )

٣- المؤهل الدراسى :

أمى ( ) يقرأ ويكتب ( )

مؤهل متوسط ( ) مؤهل فوق متوسط ( )

مؤهل جامعى ( )

٤- الوظيفة:

قطاع حكومى ( ) قطاع خاص ( )

أعمال حرة ( ) لا يعمل ( )

٥- عدد أفراد الأسرة:

ثلاثة أفراد ( ) أربعة أفراد ( )

خمسة أفراد ( ) ستة أفراد فأكثر ( )

٦- الدخل الشهرى للأسرة:

٢٠٠٠ جنيه ( ) ٢٥٠٠ جنيه ( )

٣٠٠٠ جنيه فأكثر ( )

٧- برأيك، ما هى أهداف الدعم الحكومى للسلع التموينية؟

- حماية محدودى الدخل ( )
- خفض معدلات الفقر ( )
- تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفقراء ( )
- الارتقاء بمستوى معيشة الفقراء ( )
- حماية المواطنين من سوء التغذية ( )

- دعم الفئات غير القادرة ( )
- إرساء دعائم العدالة الاجتماعية ( )

٨- ما هى أنواع الدعم المقدّم من خلال البطاقة التموينية؟

-
-
-
-
-
-

٩- ما هى أنواع الدعم التى تحتاج إليها وغير متوفرة بالبطاقة؟

-
-
-
-
-

١٠- برأيك، إلى أى حد تسهم سياسات الدعم التموينى فى مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية؟

- تمكننى البطاقة التموينية من شراء السلع الضرورية بأسعار مخفّضة
  نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )
- تضمن البطاقة التموينية لأسرتى الحفاظ على مستوى مناسب من القدرة الشرائية
  نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )
- تسهم البطاقة التموينية فى التخفيف من ارتفاع أسعار السلع الغذائية
  نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )
- توفر البطاقة التموينية السلع الأساسية فى حالة عدم توفرها بالأسواق
  نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )
- يتم صرف السلع التموينية شهرياً بسهولة ويسر وانتظام
  نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )
- تتوفر جميع السلع التموينية كاملة كل شهر

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

١١- برأيك ما هى الآثار المترتبة على عدم تحقيق الأمن الغذائى؟ يمكن اختيار أكثر من مفرده.

- زيادة عدد الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ( )
- تدنى المستوى المعيشى للأسر ( )
- شراء الطعام بالأجل (الاستدانة) ( )
- تقليل الوجبات الغذائية للأسرة ( )
- التعرض لأمراض سوء التغذية ( )
- خفض إنفاق الأسر على التعليم والصحة ( )
- أخرى تذكر ( )

١٢- ما هى مقترحاتك للنهوض بالدعم التموينى ؟

-
-
-

مع خالص شكرى وتقديرى،،،

الباحث

ملحق (٢) : الخصائص العامة لعينة الدراسة.

الخصائص	عدد	%
النوع		
ذكور	١١٢٦	%٤١،٧
إناث	١٥٧٤	%٥٨،٣
السن		
٢٥-	١٣٢	%٤،٩
٣٥-	٣٣٨	%١٢،٥
٤٥-	١٢٧٦	%٤٧،٣
٥٥-	٧٤٣	%٢٧،٥
٦٥ فأكثر	٢١١	%٧،٨
الحالة التعليمية		
أمى	٢٨٧	%١٠،٢
يقرأ ويكتب	٤١١	%١٥،٢
مؤهل متوسط	١٤٢٣	%٥٢،٧
مؤهل فوق متوسط	٢٥١	%٩،٣
جامعى	٣٢٨	%١٢،١
المهنة		
قطاع حكومى	١١٩٧	%٤٤،٣
قطاع خاص	٣٦٢	%١٣،٤
أعمال حرة	٤٧٤	%١٧،٦
لا يعمل	٦٦٧	%٢٤،٧
عدد أفراد الأسرة		
٣	١٦١	%٦
٤	٥٨٧	%٢١،٧
٥	١٢٥٥	%٤٦،٥
٦ فأكثر	٦٩٧	%٢٥،٨
الدخل الشهرى		
٢٠٠٠	٩١٥	%٣٣،٩
٢٥٠٠	١٢٦٩	%٤٦،٩
٣٠٠٠ فأكثر	٥١٦	%١٩،٢
الإجمالى	**٢٧٠٠**	**%١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية.

المصادر والمراجع

١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
٢. محافظة أسيوط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المعلومات.
٣. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
٤. مديرية الزراعة واستصلاح الأراضى بمحافظة أسيوط، إدارة الشئون الزراعية.
٥. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة أسيوط، بيانات غير منشورة.
٦. المتولى السعيد أحمد، التغير فى التركيب السكانى فى محافظة أسيوط، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٨، الجزء الثانى، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٧. المتولى السعيد أحمد، النمو السكانى ومشكلاته فى محافظة أسيوط، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٣، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤ .
٨. أمنية حلمى، كفاءة عدالة سياسة الدعم فى مصر، ورقة عمل، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، نوفمبر، ٢٠٠٥.
٩. إيناس السيد صادق، دراسة تحليلية لمفهوم الأمن الغذائى فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين فى الأمن الغذائى العربى، القاهرة، ٢٠١٢.
١٠. جمال محمد صيام، الأمن الغذائى فى مصر: الوضع الراهن والسياسات المستقبلية، بحث منشور فى المؤتمر العاشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
١١. خديجة الأعسر، سياسات الأمن الغذائى فى مصر، ورقة عمل، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، أبريل، ٢٠٠٦.
١٢. رضوى رضوان، تقييم استراتيجية الأمن الغذائى فى ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسات الزراعية العربية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.
١٣. سلمى فريد، سياسة الدعم فى مصر، خلفية تاريخية، القاهرة، مركز الدراسات الإشتراكية، ٢٠٠٦.
١٤. سميث، ت. لين: أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب، فؤاد اسكندر، المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٧١.

١٥. سميرة إبراهيم الدسوقى، سياسات الدعم كآلية لتحقيق الأمن الغذائى لمحدودى الدخل، المؤتمر العلمى السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٣.
١٦. عقيلة صالح، مركز معلومات الأمن الغذائى لتحقيق التغذية السليمة والآمنة، المجلة الزراعية، العدد ٢١، ٢٠٠٩.
١٧. علاء على الزغل، فعالية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر، ٢٠١١.
١٨. علاء محمد الخواجه، دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة فى مشكلة الأمن الغذائى فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.
١٩. فتحى محمد مصيلحى، مناهج البحث الجغرافى، الطبعة الأولى، مركز معالجة الوثائق بشبين الكوم، ١٩٩٤.
٢٠. ماجد عثمان وآخرون، السكان وقوة العمل فى مصر، الإتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، مكتبة ميريت، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢١. محمد عمرو عليش، تقييم سياسات الدعم فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٥)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.
٢٢. محمد محمود مندور، سياسة الحد الأدنى للأجور فى مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٨، العدد ٣٦.
٢٣. نشوى عبدالحميد التطاوى، أثر دعم السلع الغذائية على فاتورة الغذاء فى مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة ٢٠٠٩.

24. Armstrong .K. "Advancing Social Justice by Challenging Socioeconomic Disadvantage, Alexandria , U.S. American, Counseling, Association, 2007.
25. Ball Aron, World Food Program, U.N, 2002.
26. Jonson. B, Exploration of the Utility of the Decision Process Model of Consumer Behavior in the Under Standing of the Decision, Networks, May, 2009.

27. Libber, S., Eating for a Change Building Common ground Between Food Security and Sustainable Food System, The University of Wisconsin, Madison, 2003.
28. World Bank, Whshington D.C.

Subsidization Policies for Beneficiaries of Ration Cards in Egypt – for example Asyut Governorate

Hassan Kotp Hassan Kotp

ABETRACT

Political Geography witnessed in the course of 1960 s and 1970s of Twentieth Century a group of changes which made the inputs and outputs of political process is the core of this Science, the essence of this trend revolves around study of political area as apart of public environment in which political system is existing and influencing it and it is influenced by it, in view of the fact that political process in itself is not highly concerned with geographer as it is by political decision that formed it, and the Relationship between this decision with place conditions therefore Political Geography can be defined as Geography of Public Policy.

If the distribution of public goods in the core of political process then the system that practice this process depends on organizing or dividing of distribution area to ensure that the regions are be defined and arranged according to the priority of their needs of public goods.

The survey approaches one of most important aspects which greatly effect on the Egyptian National Security, this aspect is related to Subsidization, the here focuses only on supplying and providing citizens with provisions or subsidy via ration Card in Asyut Governorate, which government look at it as most important Pillars of Society because subsidization is one of the important ways for the protection of the poor and people with limited income the survey also tackles one of indigent governorates of the Republic it is Asyut, what is meant by Subsidizing Food commodities mean those commodities that are distributed according to Cards, specific prices, or its profit rate, which its use achieve according to system which is determined by Ministry of Commerce.

The Survey shown up the importance of supplying the poor with what they want and its role in maintaining an appropriate standard of living to the poor and families with low income from purchasing, moreover it reveals that there is a defect in distribution of Food subsidy in Governorates of the Republic, therefore subsidization on governorates of the republic according to the number of the poor rather than the whole population that are inhabiting them.

Key Words: Governmental support, Ration cards, Rations, Subsidized goods.